۱۸۰

فهرست ۹
مخروم عرفانیان

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح متوسط — عربی

مصنف / مؤلف شارح سید رکن الدین حسن استرابادی

خطی / چاپی نستعلیق ۱۶ سطری

سال طبع یا تحریر ۱۰۹۶ عدد اوراق ۱۷۸

جزء کتب نحو شماره ۷۷

شماره عمومی ۳۸۵۳ شماره قبض

واقف نادرشاه تاریخ وقف ۱۱۴۵

طول ۱۸٫۵ و عرض ۱۲ سانتیمتر قفسه



شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	شرح متوسط بر کافیه		
	درجه نفاست	عادی		
	تعداد اوراق	۱۷۸	اندازه	۱۲×۱۸
	قطع	رقعی	شماره اموالی	۳۸۵۳
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ✓
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ✓
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ✓

بررسی کنندگان: ۱. ابراهیمی ۲. صابریان ۳.

تاریخ بررسی: ۸۹/۷/۲۸

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

ترکیب را اضافه که شمرده اند نحویان شش باشند و نیست بغیر از همین بیان

اسنادی اضافی توصیفی و دگر پس صوتی و تضمینی و مزجی والسلام

مثل زید قائم — مثل غلام زید — رجل فاضل — مثل سیبویه — نحو بعلبک

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفقني في الاتمام

الحمد لله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله والشكر له بجزيل نواله شكر معتقد لمعاده وماله واحمده باشرف اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالب بصحبه واله

وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة جمع المبنى الاعلى الوزرا مغني العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى بن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابرهيم بن بيغرشن بليكا ملك الختن اعز الله انصاره بما وضاعف اقتداره بما لسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو مستور في هذا الفن لاولي الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه وشرح معانيه ومحصلا للطالبية مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع هنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احتراز به عن الخطوط والعقود والاشارة والنصب وقوله وضع لمعنى احتراز به عن المهملات ومن الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفرد احتراز به عن المركبات نحو زيد قايم وخرج عنه

ولا اشكل الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد والرجل وضرب وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى مدلول وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقايل ان يقول ثم انه يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو بل هي موضوعة لمفهوم يصدق على مثل زيد قايم وهو مركب من نسبة ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقايل ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان فا فيها يدل على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة

بالقيام والتاء على الجزء الآخر وهو التأنيث فيكون مركبة فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة
قائم في قائمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ
لقائم الذي هو الدال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع
التذكير والتأنيث فيهما وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى
في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل وانما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل
على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسها ان الحرف له
معنى ولكن المعنى متعلق لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما ولا بد من ذكر البصرة او الكوفة
او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط
في دلالته على معناه ذكر متعلقه ح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك
الا انه انما جيء به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه لا لاجل دلالته
على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم
والفعل والحرف حد كل واحد منها اي من الاسم والفعل والحرف لانه انما قسمت الكلمة التي

المستقبل

بحث الكلام

من جنسها اليهما بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون حدها وفصلها معلومين
مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل
مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد قوله تضمن كلمتين شامل
لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد وان كان متضمنا
لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد المخاطب
فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب
من اكثر من كلمتين كمسئلة واحدة مثلا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم
ان يكون الامر خارجا عن الحد ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام
مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قائم ابوه قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم اي ولا يمكن حصول
الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من
هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع
وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل
والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من
هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام
يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه

لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه وجب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة
فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من الاسمين لجواز وقوع
الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من اسم وفعل لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه وهما غير موجودين في الاقسام البواقي لانتفاء كليهما او واحد منهما اما في
المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب من حرفين فلانتفاء كل واحد
من المسند والمسند واما في المركب من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند
اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء
المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على
معنى متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة يخرج به الفعل لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله الزمان نحو الرجل وما
مدلوله الزمان فقط نحو اليوم وامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح
والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل
على معنى في نفسه مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال
الا ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت
المقترن بالاستقبال وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب

الاصطباح الشرب في الصباح لغة وذلك المشروب يسمى صبوحا والاغتباق الشرب في الرواح وذلك المشروب يسمى غبوقا س

الوضع

الوضع لا بحسب العارض لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمروا
الان او غدا او مضروب امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه
النقض ايضا بيضرب المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين
انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لا بحسب العارض لاحد الزمانين معينا لكن حصل
الالتباس عند السامع وللقائل ان يورد النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بجزء
الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط و
العقود والاشارات والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى
الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى
اخره لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول
فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان
الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة وللقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد
باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض
به حد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير
ذلك المعين كالمضارع اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون

الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلاً اسماً لا فعلاً فلا يكون حد الاسم مانعاً ولا حد الفعل جامعاً
وقد وجب ان يكون الحد جامعاً ومانعاً معاً وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين
بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لم يعود ويقول لا يجوز
ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين او عدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن الزمان المعين
لم يكن فعلاً بل اسماً لانه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز
اجتماع واحد منها مع التعيين ولكن لم يتقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم هٰهنا مع قوله من قبل
وقد علم بذلك حد كل واحد منها التكرار لان ذكره هٰهنا بالمطابقة وهنالك بالالتزام قوله
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة اعلم ان الخواص
جمع الخاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان
وتسمى خاصة شاملة
او في بعض افراده كالكتابة بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضاً ان معرفة الاسم يكون بالحد ويكون
وتسمى خاصة غير شاملة
بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى ان كلما صدق الحد صدق المحدود مثلاً
اي كلمة صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها
انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد بمعنى ان كلما صدق عليه انه اسم
صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ولان الخاصة مطردة
بمعنى انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلاً اي كلمة وجدت فيها اللام صدق

عليها

عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيراً من
الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضماير وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له وقوله من خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض
الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالاً وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي
فاللفظي ثلثة الاول دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى
التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على
الفعل بناء على ان اصل الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه
كالجر وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل على الفعل على سبيل الحكاية
كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد والثالث التنوين والمراد بالتنوين ما عدا تنوين
الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن و
تنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن
فلكونه دليلاً على امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل في الاسمية فلم يدخل هذا
التنوين الفعل واما تنوين التنكير فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه
وسيبويه ما كان بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة فاحتيج فيه الى الفارق بين كونه معرفة و
كونه نكرة وصه اي اسكت السكوت الان وصهٍ اي اسكت سكوتاً ما وقتاً ما والفعل
لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه

قد يكون عوضا عن المضاف اليه لان التنوين قد يكون عوضا عن غير المضاف اليه مثل تنوين جوار
فانه عوض اعلال اليا بالسكون وتنوين العوض عن المضاف اليه كالتنوين الذي في
يومئذ اي في يوم اذ كان كذا وكذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين
فلان الفعل لما لم يضف الى شي لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين
عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة فانها تدخل على جمع المونث السالم نحو التنوين
الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجي في بابه ولما
لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم
والفعل والحرف لتحسين الانشاد والمراد من التنوين في قوله والتنوين سوى تنوين الترنم
واما علامات المعنوية فالاسناد اليه اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد اليه بالاسم ولم
يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شي دائما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه
حالة واحدة وهو غير جائز والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى
شي لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص
لانهما زائدان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى ما هو زايد لافادته بدونه ولا يحتاج الى التعريف و
التخصيص كما ذكرناه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما يجب بحذف التنوين
او ما يقوم مقامه وهو نون جمع المونث ولا يوجد في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف
للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد

[illegible]

فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبني
اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني **قوله** فالمعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترازيه عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها كالاعداد وساير
الاسماء قبل التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هولاء في قام هولاء فلما قال لم يشبه مبني
الاصل خرج عنه مثل هولاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في بابه والمراد بمبني الاصل
الفعل الماضي وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما
وجودي وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجي فتعرض له بقوله لم يشبه مبني الاصل
ولقايل ان يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشي لنفسه وجوابه ان نقول لما دل الحد على ان المعرب المركب هو الذي
لم يشبه مبني الاصل دلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهلا
لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده هو الاسم الكلي المعرب الذي تركب مع
غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه النقض بمثل بعلبك و
خمسة عشر وغلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل وهو
المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها
للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها

شابهها للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا او في دلالة كل واحد منهما على الحدث
لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة
لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما
صرح به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تقدير كونه مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا
وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس مشابها لمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك
الذي هو مشابه للكاف التي في ذلك واياك ويكون مشابها للكاف الذي في ذلك
واياك لان المشابه للشيء مشابه لذلك وهذا يسمى عند اهل المنطق قياس المساواة
وهذا الكاف حرف لا نسلم ان المشابه بالمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء
لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك
في الافراد وتعريف الخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في
ذلك واياك في الافراد والخطاب ولا يلزم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور
مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في
ايجاب البناء فيكون المنادى مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل انما بني المنادى
المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان جيدا ولم يتوجه النقض
المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا اي وحكم المعرب وخاصيته ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني

زيد

زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتيٌ ورايت فتى واصله
فتيا ومررت بفتى اصله بفتيٍ قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار فتى في الاحوال الثلث وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر
لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم و
رايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل ~~الاعراب بعد~~ آخر المعرب لان الاعراب
للمعرب كالوصف للموصوف فكما يذكر الوصف بعد الفراغ من الموصوف فكذلك يذكر
الاعراب بعد المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد
واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة وهو الذي
يختلف آخره باختلاف العامل لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان
الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العامل واثبات
هذا الحكم له بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم
ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال
العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب اي نوع من انواع الاسماء يطلق عليه بعد
ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل
باستعمال العرب قوله الاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب هو الذي به يحصل

اختلاف اخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة
او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء فى الاسماء الستة
واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل
فيه العوامل والمعانى المختلفة فانهما اسباب بعيدة للاختلاف كالفاعلية والمفعولية
والاسمية وايضا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح
والكسر ولو حمل السبب على السبب التام لكان له توجه لان الاختلاف لو وجد مع كل واحد
منهما بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجبا لاختلاف اخر الكلمة قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه
متعلق باختلف فى قوله ما اختلف اخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب فى
الاسماء وهى انه لما كان فى الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
وجب اعراب الاسماء ليتميز تلك المعانى بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا وما احسن
زيد وما احسن زيد فان معنى الاول نفى احسن زيدا ومعنى الثانى زيدا ذا احسن و
معنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد واى خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة
المتداولة من اعتور والشىء اذا تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر
انما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس
من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل وحده لوجوده فى غيره
كالمبتدا وغيره بل علم للفاعل والاشياء المشبهة الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسمى
كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول ايضا وانما لم يقل الجر علم الاضافة
لكونه علما للاضافة ولا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع والنصب لخبر كان واسم ان والمراد بقوله الجر علم الاضافة
انه علم المضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اى العامل ما
به يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعنى ان العامل هو سبب مقتضى الاعراب فالعامل شىء والمقتضى
والمقتضى للاعراب شىء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضى للاعراب هو
الفاعلية وهى انما حصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله
ليس سببا لمقتضى اعراب وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف اعلم انا
نذكر مقدمة قبل الشروع فى تفسير هذا الكلام وهى ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها
اخصر من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون
رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان
اعرابه بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة
ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كان
انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب
بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها

مشترک فی نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والکسرة جرا ای اعراب المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف حال
الرفع بالضمة وحال النصب بالفتح وحال الجر بالکسرة لفظا او تقدیرا نحو جاءنی زید ورجال
ورایت زیدا ورجالا ومررت بزید وبرجال واعرابهما جار علی الاصل وانما قید المفرد
والجمع المکسر بالمنصرف لانهما لو کانا غیر منصرفین لم یکن جرهما بالکسرة وانما قید الجمع
بالمکسر لانه لو کان سالما لم یکن اعرابه کذلک لانه ان کان مذکرا کان اعرابه بالحروف وان کان
مؤنثا لم یکن اعرابه کذلک لانه لم یکن نصبه بالفتحة وللقایل ان یقول فی العبارة نظر والعبارة
الصحیحة ان یقول رفعه بالضمة او اعرابه بالضمة رفعا وللقایل ان یقول ذکر المفرد ههنا غیر
جایز لان المراد به اما مقابل المثنی والمجموع واما مقابل المرکب مع الغیر لا سبیل الی الاول
لان الاسماء الستة المضافة الی غیر یاء المتکلم مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها لیس
کذلک ولا سبیل الی الثانی لان مثل غلام زید غیر مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه کذلک
فان قیل المراد به الاول لکنه یخرج عنه الاسماء الستة لذکر احکامها بعد قلنا لا احتیاج
الی ذکر قید المنصرف لذکر احکام غیر المنصرف بعد واذا عرفت ذلک فالمراد بالمفرد
غیر المثنی والمجموع وغیر الاسماء الستة **قوله** جمع المؤنث السالم بالضمة والکسرة
ای رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالکسرة فنصبه غیر جار علی الاصل
لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذکر السالم ونصب جمع المذکر السالم تابع

لجره کذلک فجعل ههنا کذلک لیلا یلزم للفرع مزیة علی الاصل **قوله** غیر المنصرف بالضمة والفتحة
ای رفع غیر المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة انما کان جره بالفتحة لان غیر المنصرف مشابه للفعل
کما یجی تعلیله اعلم انه یشکل بمثل مسلمات علما فانه غیر منصرف مع ان اعرابه بالضمة والکسرة عند
المص کما ذکره فی بعض کتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه لیس بالفتحة لفظا ولا تقدیرا والا لکان
مفتوحا لخفة الفتحة **قوله** اخوک وابوک وحموک وهنوک وفوک وذو مال مضافة
الی غیر یاء المتکلم بالواو والالف والیاء انما قید اعراب هذه الاسماء بالحروف بکونها
مضافة لانها لو کانت مفردة کان اعرابها بالحرکات تقول جاءنی اب ورایت ابا ومررت
باب وانما اشترط کونها مضافة الی غیر یاء المتکلم لانها لو کانت مضافة الی یاء المتکلم کانت
مبنیة او معربة واعرابها تقدیری نحو جاءنی ابی ورایت ابی ومررت بابی وکان الواجب
علیه ذکر شرط اخر وهو انها مکبرة لانها لو کانت مصغرة کان اعرابها بالحرکات تقول
جاءنی اخیّک ورایت اخیّک ومررت باخیّک وهذا النوع جار علی خلاف الاصل
من حیث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه کان فی اواخرها حروف
تصلح ان یکون اعرابا من غیر الحرکات بان یحصل نقل حرکته الی ما قبله حال الرفع نحو جاءنی
ابوک واصله ابوک نقلت حرکة الواو الی الباء بعد سلب حرکته وبان یحصل قلب الواو
الفا حال النصب نحو رایت اباک اصله ابوک نقلت حرکة الواو الی الباء بعد سلب
حرکته وبان یحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رایت اباک اصله ابوک قلبت الواو

فکما لم یدخل الفعل الکسر لم یدخل علیه م

الفا التي كهما وانفتاح ما قبلها فصار رايت اباك وبان يحصل نقل حركة الى ما قبله بعد
سلب حركته وقلبه يا حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة
الواو الى البا بعد سلب حركة البا ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف واليا اعلم ان
المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع واليا حالتي النصب والجر
تقول جاني زيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين
وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن
اعرابه كك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم
ملحق باخره الف ونون او يا ونون وظاهر ان كلا واثنان ليسا كك قوله جمع
المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء اعلم ان جمع المذكر السالم واولو
وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر باليا تقول جاني
الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين
واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانها ليست داخلين في
جمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم اسم ملحق باخره واو ونون او يا و
نون وظاهر ان اولو وعشرون ليست كك فان قيل عشرون كك لان واحده عشرة قلنا

الفرق بين العدل والاشتقاق ... ان العدل لعزوم بحسب اللفظ فقط والاشتقاق بحسب اللفظ والمعنى منه
الفرق بين العدل والمشتق ان المشتق عدول في اللفظ والمعنى كما عرب كضار

لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كك لجاز اطلاق عشرين
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة فما فوق الواحد لكنه ليس كك ولوجب ان يقال عشرون
بفتح العين والشين ولانه يدل على عدد معين ولا شي من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون
جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين احدهما من حيث ان
اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب
المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان
على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو
الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه
غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف هي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بتقلب
بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع
الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف
وحالة الجر باليا لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت
زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف
على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير

المرفوع للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو ولوقوع الواو ضمير
المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتح النون في
الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث
ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر
من وسط الفم والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد
منهما وفتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب
وكل واحد منهما وكسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة المجموع فالنون حال الاضافة
بمنزلة التنوين وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف
عنده نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او
استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه اعلم ان الاعراب
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب
لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف مفردة ~~احترازا عن مثل حمراء اذ هو~~
~~في آخرها همزة واعرابها بالحركات لفظا~~ نحو حبلى وعصا وفتى تقول جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع

قلبت الياء الثانية كما دانفتاح ما قبلها
فصار فتى في الاحوال الثلثة صح

قبول الالف الحركة لانها لو حركت لانقلب الهمزة فان قيل لانم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حال اللام والاضافة ظاهر واما حال التنكير فمقدر ولهذا
لم يجز الاعراب على ما قبله فلم يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في الجر
كما في زيد والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم
نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء
وهي يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فقط لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما
الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين لانه لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة
كسرة الاعراب مع كونها للياء قلنا لانا نقول هذه الكسرة لاجل ياء الاسم المضاف
ياء المتكلم ~~اليها~~ وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب وما بالذات متقدم
على ما بالغير فهذه الكسرة غيرها لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه
لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة
حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حال
الجر تقديريا لان اعراب جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حال النصب تقديريا
لان اعراب نصبه بالكسر لفظا غايته ان في الباب ان جر الاول ونصب الثاني على خلاف
الاصل واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء قبلها

خلاصته لكل اسم يكن اعرابه بالحركات لفظا اذا
اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا
بهذه الاضافة

كسرة الاعراب

كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب كقولك جاءني قاض اصله قاضي ومررت
بقاض اصله بقاضي استثقلت الضمة والكسرة على اليا فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت
اليا دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف اليا فصار جاءني قاض ومررت
بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على اليا والثاني في الجمع المذكر السالم
اذا اضيف الى يا المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي
واصله جاءني مسلموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
يا وادغمت اليا في اليا تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة لليا فصار مسلمي واما النصب
والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون باليا وهما كذلك فاذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يتوهم ان قوله فيما عداه لفظي مكرر لانه ذكر من قبل
بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر آه لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف في اخره متناول
للفظي والتقديري لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا

قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من
قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذا التسع تقوم مقام العلتين والعلل
التسع ما ذكره في البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا

گر ترا میل دانش و خرد است
علل غیر منصرف برخوان
عدل و وصف است بعد از ان تانیث
معرفه و عجمه را هم نیز خوان
جمع و ترکیب با الف نان دان
وزن فعل را مثال خود دان

فقال

فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن
الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف
فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين قبل نقلهما من الفعلية
الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول نحو احمر
وافكل علما واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف كحبلى
وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم او تركيب العدل
في عمر مع العلمية فانه بمنزلة العلمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه عند
خروج اللفظ الى عمر وفي نحو ثلث ومثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة
جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون الاسم مع العلمية او مع
الوصفية وتركيب العجمة وهو اما مع تكررها في العجم والعرب او تركيبها مع العلمية وفي كلها نظر
وقال بعضهم انها احدى عشرة وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى و
مراعات الاصل في نحو احمر بعد التنكير فالقول بانها تسعة تقريب اي ما هو اقرب
مما ذكره غيره ويمكن ان يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى الفهم المبتدي
وزيادة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف
النون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان تكون خبر المبتدا
وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زائدة ليست سبب منع الصرف ولا بان تكون

عجب اللفظ كطلحة وحبلى وحمراء

بالصفة

كعدل ثلث و

اما مع الاسم عجب اللفظ كسكران اما مع
العلمية عجب المعنى كعمران
بحسب المعنى كعمران

صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها
ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشئ
فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فرع العربي
لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف فيه قال البصريون انه
انما يمنع الصرف لمشابهته لالفي التانيث وح لم نقل انه فرع لشئ وقال الكوفيون
انه يمنع الصرف بالاصالة لا لمشابهته وح يكون فرعا على ما زيد عليه او على الالف و
النون الغير الزايدتين ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكان الاسم اصل والفعل
فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المص عن ذكر العلل اورد
امثلتها على ترتيب ذكر تلك العلل بقوله نحو عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم
ومساجد ومعدى كرب وعمران واحمد فعمر غير منصرف للعدل والتعريف
واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث
المعنوي والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدى كرب
للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية
قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسرة ولا تنوين التمكن

وزن الفعل فرع لوزن الاسم

اذ كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان
حالها في الاعراب بحال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع
الكسرة لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف
من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما في ساير
المواضع لكونه معربا بحالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا
تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن فلا يمنع
وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما يمنع
من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين
كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منهما فرع لشئ كما ذكرنا وانما قلنا ان الفعل فرعيتين
لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب
مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم
لا يتوقف على الفعل في الافادة اعلم ان المراد بالتنوين في قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين
تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه النقض بمثل عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين
لان هذا التنوين ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة قوله ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب مثل سلاسلا واغلالا اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما
ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا

وحينالة شعرا عند ذكر نعمان لنا لنز ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله سلاسلاً واغلالاً فان سلاسل غير منصرف للجمع لكنه صُرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صُرف فنون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود عندهم قوله وما

يقوم مقامهما الجمع والفاء التانيث اي وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكر ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين والعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان كل جمع مثل حُمر غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصيغة كك والثانية الفاء التانيث وانما قام الفاء التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين

قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير

منع الصرف يدل على ان اصله شئ اخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثنا ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا انظر في ثلث ومثلث وجد قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شئ اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منهما العدد المكرر فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وههنا ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول من اخر من وتحقيق العدل في جمع انه جمع جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى وصحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جُمع ولم يقل جماعى وجمعاوات علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم اي العدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد قياس يدل على ان اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا

جمع اخرى واخر تانيثا اخرى واخر ذم

لقاعدتهم وهى ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر
اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شئ اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى
العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم
واما باب قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بنى تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم
يوجب الضرورة تقدير العدل فيه والذى يمكن ان يقال فى توجيهها ان فعال مبنى عند اهل الحجاز
واما عند بنى تميم فان لم يكن فى اخره را فهو معرب غير منصرف وان كان فى اخره را نحو حضار
ووبار فمبنى وليس فيه الا سببان وهى العلمية والتانيث والسببان لا يوجب البنا فقدر
فيه العدل للضرورة لتحصيل موجب البنا فلما قدر العدل فيما اخره را قدر فى غيره لاطراد
الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب
مقروة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسالت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة وعليها خطه
بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان تكون فى
الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف اربع فى مررت بنسوة اربع وامتنع اسود
وارقم للحية وادهم للقيد اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل
فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضة ولاجل ان
شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا فى الاصل صرف اربع فى قولنا مررت بنسوة
اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والوصف فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان

اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف ولانه ان
وزن الفعل المانع من الصرف منتف فى اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء وهو متقبل لقبوله
التاء لانا نقول لكن التاء التى فى اربعة ليست للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود و
ارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة فى الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة
فى اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة فى اصل الوضع لشئ فيه سواد ثم
جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات فى الاصل وصارت اسماء بسبب العارض
فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مفرقة فى تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود
وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلا تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
قوله وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير اعلم ان فى افعى
للحية واجدل للصقر واخيل للطاير مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث فى افعى
وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل او الخيلان فيمتنع من الصرف لوزن
الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طاير
يوما عليك باخيلا والمذهب الثانى الصرف لعدم العلم بكونها صفات فى اصل الوضع
واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث
بالتاء شرطه العلمية اى شرط التانيث بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن

للشقراق

علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم و
لهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيهما من
غير العلمية وانما قيد التانيث بكونه بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان
العلمية ليست بشرط فيهما **قوله** والمعنوي كذلك اي وشرط التانيث المعنوي في منع
الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما
والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حائض في قولنا مررت بامراة حائض مع تحقق
الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي و
وزن الفعل فيه من غير العلمية **قوله** وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زايدا على الثلثة احرف او يكون
وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلثيا ساكن
الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية الخفة تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق
في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه
لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث المعنوي و
العلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع
شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجوب منع
شرطه وسقر

صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط
وجوب منع صرفهما وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي
اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط وللقايل ان يمنع ذلك لوجود مثل
شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم التاثير فيه تحرك الاوسط
لفظا او تقديرا لانه اذا سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والاحسن ويلزم منه
يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان يقال ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرط
هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء
واصل شاة شاهة واصل ذات ذوو بدليل التصغير في شويهة فالتاء بدل من
الهاء فهي ليست بتانيثية ولا يلزم منه انه لو سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع
صرفه **قوله** فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع
اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة احرف
لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه التانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن علامة التانيث
وعن قائم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم
مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد

الاشياء الاصول لها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في
تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه
وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق
العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان ذراع غير منصرف مع كونه اسما للنحل فان
قيل يلزم ما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه مؤنثا معنويا مثل عناق
قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقي بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان
تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة والعلم
والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من
الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من
المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف واذا
بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف
التواكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف
وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف و
اعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية
لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد

الامرين

الامرين قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او الزيادة
على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع اي شرط العجمة في منع الصرف
امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو لم تكن علما في العجم لتصرف العرب فيه بادخال
لام التعريف او الاضافة او التنوين او التعريف وغير ذلك فصار من جنس كلامهم
فلم يبق العجمة فيه فلم تمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء
الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط
او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط
فيكون في غاية الخفة تقاوم احد السببين فلم يبق الا على سبب واحد فلم يمنع الصرف
واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به رجل منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك
الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابرهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف
للعلمية والعجمية وحصول الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير هاء كمساجد ومصابيح واما فرازنة فمنصرف اي شرط الجمع المانع من
الصرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون
على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه
يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون
بعد الف التكسير حرفان متى كان نحو مساجد والثاني ان يكون بعدها حرفان اولهما

مدغم في الثاني نحو دوابّ والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير ها لانه لو كان بها نحو صياقلة شابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فاره ولو قال بغير هاء ويا النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدايني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يعرف ان قوله بغير ها لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدايني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك عرف انه منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء **قوله** وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي محققة ههنا لانه منقول

عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر فانه لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين لحضاجر فان فيه العلمية و التانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس وهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمونث كاسامة للاسد و اذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول ح يلزم ان يقول بشرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف **قوله** وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا فاذا صرف فلا اشكال هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعمله العرب حملته على الالفاظ التي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف في علم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع

المانع من الصرف تخفيفا وتقديرا بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في
مواضعهما واما اذا صرف السراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن
انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو
جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ
بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين و
حذف الياء تقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث
التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان
بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح
وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان ولا ثلثة احرف فيكون جوار مثل سلام وكلام
فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان
الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءتني جوار بكسر الراء
فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فنقول جاءتني جوار بالرفع
واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع بينهما الكون كل
واحد منهما حكما لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا
انه عوض من الياء او من حركة الياء لان الاصل هو الجواري جواري استثقلت الضمة على الياء
فحذفت فصار هو الجواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد كقوله

تعالى

تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد
اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين
عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن
واما حال النصب فبالاتفاق انه غير منصرف تقول رايت جواري بخفة الفتحة
على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة
على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله
التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي
شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما
لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم
والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا
تجعل المنصرف غير منصرف دائما ووجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان
مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا
ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات
واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان
اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما على

المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض عليه بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات
فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز
عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب تركيب اسمين
لئلا يشكل بمثل زيد مع كونه مركبا من الاسم والتنوين **قوله** الالف والنون
ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته
الفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كانت
الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث
لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة ومرجان
ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء
فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه وقيل شرطه
في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمونث صيغة غير
صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان

اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن
ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة يمنع صرف رحمن
لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن
لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معا وهو انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق
ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فينصرف
بالاتفاق **قوله** ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في
اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم
او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي بهما رجلا وكالفعل وتفعل
واستفعل وتفعل وانفعل وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادته في اول
الفعل غير قابل لتاء التانيث لتاكيد مشابهته من جهة للفعل نحو افعل وتفعل
ونفعل ويفعل وافعل ولا تنفعل بهياله ونحوه فان سمي به رجل نرجس لم ينصرف للعلمية   اسم النبت طيب
ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفا كتضرب اذا سمي به
لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى
لغتهم في زيادة حرف منه وحروف او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا في النون من نرجس

زايدة اوا ذ واته لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف
لان في الاسما فعلا موجود مثل جعفر فلم يكن نونه زايده ولا يشكل بقوله كقولهم التاءم
نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما
للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة
للحية واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد
بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن
الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع
احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين
المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو في اوله زيادة كما في
اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء
لانه لا يقال احمرة لاستغنائهم بالحمراء عن احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل لانتفاء
الامرين معا اما الاول فظ واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جمل يعمل وهذه
ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء ح وكذلك حكم ارنب وارمل
قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة
الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة
اي العلمية سبب لمنع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة

لا تجامع علة الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامع
العدل ووزن الفعل موثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا
انه تبين من قبل ان العلمية الموثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة
لن كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد ولن كانت التانيث
بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في
الاسم فالعلمية شرط فيها ولن كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما من
التضاد ولن كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما موثرة لاستقلالهما
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع موثرة مع العدل ووزن
الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل و
انما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل
من غير العلمية في نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية في احمر اذا
كان صفة قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب
او على سبب واحد اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب
سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية
ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فلان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا

لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه لئن يقال لان العدل ووزن الفعل
متضادان اي لا يجتمعان معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفيه نظر
لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا
لا نم ان العلمية ليست مؤثرة ح والا لزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك
ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول لئن لم يكن في نحو المنصرف
الذي فيه العلمية وزوال ما هي شرط فيه ولئن كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه
على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالمؤثرة
لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية اذا نكر صرف لان مثل مساجد
وحبلى وحمراء اذا سمي به فيه علمية وليس من حكمه انه اذا نكر صرف لان علميته غير مؤثرة
لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش
في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف
للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا
نكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه
انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم
يعتبر فيه الوصفية لكنا لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك التنكير وبيان ذلك لئن احمر اذا

المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل
فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية

فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فيصرف وجوابه لئن نقول سلمنا انه انما نكر ما لم
يعتبر فيه الوصفية صح

لكان

كان علما لم يكن فيه اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك
المانع وكذلك حكم كل ما كان فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب
ثلث يستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية و
قبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية وهو منصرف في الحالين قوله
ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه باب
حاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو لئن يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة
بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت
معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه لئن نقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية
في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما
لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جايز وليس كذلك
احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة حال التنكير
اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقول الاعشى اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية
في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص

واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي
سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على
ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا
ولكن اختلفوا في ان دخول الكسرة عليه من حيث انه منصرف او لا من هذه الحيثية فقال
قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة انجر
عن مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسرة وقال قوم انه غير منصرف ايضا
لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخل الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال
اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان
كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم
يبقيا او لم يبق احدهما كان منصرفا كبعلبك وابرهيم واحمد وهذا اقرب الى
الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية
اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدأ محذوف
اي هذا باب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية
لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه
الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان المرفوع

بحث المرفوعات

للفاعل

للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه
الفعل وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال ما اسند
اليه الفعل ولم يقل الاسم المسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني
ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان
في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور كالاسم
المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد
حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني
قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا
في قولنا زيد قام مسندا اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل
مقدما عليه قوله على جهة قيامه به مثل قام زيد اي على جهة قيام الفعل بالفاعل
ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه
لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد
فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه

والثاني ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض
الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل
او تقديرا الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد
هو الاسناد بالايجاب او السلب ولقائل ان يقول لا يخ من ان يراد بالفعل في
قوله ما اسند اليه الفعل هو الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر
وايا ما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلانه يخرج الفاعل عنه
لان الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول واما ان اريد
به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه والضمير في قوله قيامه او شبهه يعود الى ذلك
المدلول وح لا يشكل الحد وفيه نظر ولقايل ان يورد النقض عليه ببعض النواسخ
نحو اعجبني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على قيامه به مع انه ليس بفاعل
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه انما هو المسند اليه الفعل اولا قوله والاصل
ان يلي الفعل اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشياء
المعمولة للفعل لقربه من الفعل اكثر من قرب ساير الاشياء من الفعل لان الفعل لا يفيد
بدونه ويفيد بدون ساير الاشيا ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشيا
قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي ولاجل

ان

ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه
لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين لان حق الزيدان في الاصل
التقديم على المفعول لكونهما فاعلين وامتنع ههنا لعارض وهو اتصال المفعول
فهو مقدم رتبة والاصل ان يقال ظن الزيدان اياهما منطلقين ولاجل ان اصل
الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظ لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد
مؤخر لفظا واما تقديمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني
وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة
ثم من وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال
الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول
من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ
عند البصريين في جواز عدم اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا
ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايدا قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا
والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه

اى واذا انتفى الاعراب فى الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس
ولانه لو قيل المتاخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وغير
حاجة وهو غير جايز وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة
لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى موسى فانه من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول
وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر
لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل مضمرا
متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض
انه متصل هف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا مؤخرا لكراهتهم ان يقدم الاضعف على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا نحو ضربت
زيدا عمرو لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب
تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان
فاعله مضمر متصل مع جواز تقدم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من
وجوب تقدم الفاعل على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه

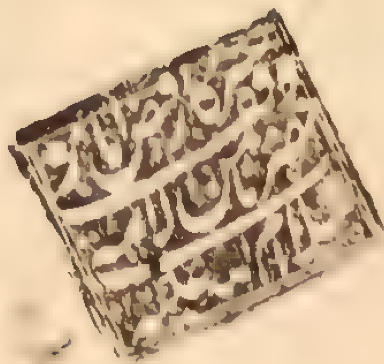
عن المفعول المتصل م

وههنا تقدم المفعول على الفعل والفاعل صو

لو اخر لانقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى لو قدم المفعول
على الفاعل من غير الا واما اذا قدم مع الا عليه فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب
الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ
بعد الا فى الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد او لا مع تعدد المستثنى
المفرغ بمعنى ما ضرب احد الا عمرا زيد فان كان الاول كان الحصر منهما والمقصود الحصر
فى احدهما هف وان كان الثانى كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه
يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا امتنع ان يكون فاعلا لما ضرب حينئذ
لانا نختار القسم الثانى وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل
لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة فيكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب زيد الا
عمرا ولو لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه فى كتابه الكبير وكذلك
عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا
لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التى ذكرناها فى الا موجودة ههنا **قوله**
واذا اتصل به ضمير المفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله
وهو غير متصل وجب تاخيره اى اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب

زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا
لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر واعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول نحو
اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند
البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا
ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو
واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير
زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في
المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرنا ثمه في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة
في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد
وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف
وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول
وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك لما ذكرناه قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك

اعلم



اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على
سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القايل زيد في جواب من قال من قام اي قام
زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح
فكان قايلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السايل الذي يختبط بالليل
والطوايح جمع المطيحة على خلاف القياس وقياسه ان يجمع على مطايح ومثله قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا على قراة عاصم وابن عامر فرجال
مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قايلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب
ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل
بفعل بعده فلو اتى لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا
بلا فايدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم يقل انه مبتدا وما بعده خبره لان ان حرف
الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا قوله وقد يحذفان
معا مثل نعم لمن قال اقام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من

قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية ومن المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا
للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفي
الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول
اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت
واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان
يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد
يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا
نحو ضربت واكرمت او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية
وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني
وضربت زيدا واكرم وضربت زيد والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني
الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين
الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء لتكون الاقسام الاربعة

مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية والمفعولية
اي فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول
يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية
لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد
الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت
زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين
على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني
زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول
مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني
في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك
الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات
كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانها اذا تنازعا مضمرا بعدهما
لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان في الاضمار لما اذا تنازعا مضمرا غايبا
نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت و
اكرمت وضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان
يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت او هو وما ضربت واكرمت الا اياك وزيدا

ضربك وا انا او ضربت وا انك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر
لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما كان
بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه
لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا
الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمته وزيدا ضربت واكرمني او
اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني
لزم الامر الاول وهو امتناع التنازع لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى
الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا
المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني
وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني
لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير وجود عامل اخر عليه ولتعين زيد في المثالين
الاخرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي اي ان اعملت الفعل الثاني
كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان
مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين

وضربوني

وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين و
ضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل فعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار
حذف الفاعل مهربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام
عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني و
اكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني و
اكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما قام
مقام الفاعل ليدخل فيه ضُرِب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل
في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل
الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني
واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب او الاول
النصب والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني
لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف
الفاعل من الاول واما الاضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل
قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون
مذهب فان جرى واستشعر تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعر اقتضى

سهم

النصب واعمل استثنوت دون برى **قوله** وحذفت المفعول ان استغني عنه

والا اظهرت اى لئن اعملت الفعل الثاني كما هو راى البصريين والفعل الاول يقتضي

المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول لئن استغني عن ذلك المفعول نحو ضربت

واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره مع ان الاضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم

يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك

المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا

الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه

ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجي ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه

اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني

لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه **قوله** وان اعملت

الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع

فتظهر اى وان اعملت الفعل الاول كما هو راى الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي

الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر

تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين

والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه

مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك

المفعول

المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز

الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني و

اكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربوني واكرمتهم الزيدون وضربتني و

اكرمتها هند وضربتني واكرمتهما الهندان وضربنني واكرمتهن الهندات وتقول في

الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت ضربت

اكرمتني هندا وضربت واكرمتاني الزيدين وضربت واكرمتني الهندات

وعلى تقدير الحذف تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرمني الزيدين وضربت

ضربت واكرمني الزيدين وضربت واكرمتني هندا وضربت واكرمتني الهندين و

ضربت واكرمتني الهندات واما اذا منع مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار

نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا

منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين

لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار

على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر اما مفردا واما مثنى

لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقع حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما

كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون الثاني كذلك لكون الثاني

عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما

اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى
المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه لو تنازع
الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه
ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل من الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او
مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية
قوله وقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى
من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس ولو انما اسعى الخ ووجه الاستدلال به ان كفاني
ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول عن الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير
اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرؤ
القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه
المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا
لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة
مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار
ذلك المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا

والثانية

والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان
فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع
النقيضين لان قوله انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه
فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال
واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل من
المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا القليل من
المال فاذا يلزم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من المال وهو
اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف
وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله
كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى
فُعل ويُفعل اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل
بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
ومفعول ما لم يسم فاعله هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو
ضُرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعل ان كان ماضيا ويُفعل ان كان
مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ما قبل

اخره لان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل لان التغيير المذكور شرط فيما اذا
كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فانه عامله قد يكون
اسما وقد يكون فعلا ويتناول حده المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك
اي ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل فلو
وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا
يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل
لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا
ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا
لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان
مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام
الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى الماء والخشبة
او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف
عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول
معه المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم

من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول قوله واذا وجد المفعول به تعين
له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين
زيدا اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار
والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل ~~وتنصب ما سواه على ما~~
~~كان وانما قيد المصدر~~ لمناسبته بالفاعل اكثر فتقول ضربت زيدا يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة
لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زائد على مدلول الفعل المصدر من صفة
او غيرها ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع سواء اي
فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار
والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره في اقامة اي واحد منهما مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته
مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من
الثاني اي اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من
اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول
الثاني لان الاول اخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من

نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية
ما وفي مفعوله الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتداء والخبراي ومن المرفوعات
المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
فقوله الاسم هو المقصد لانه لايكون الا اسما او ما في معناه الاسم نحو عندي انك عالم
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع بالمعيدي اي سماعك بالمعيدي
وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسم ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب
اعلمت وقوله مسندا اليه احترز به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي
في حكم الاصوات التي ينعق بها ومن الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به
ايضا عن الخبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا
اليه بل مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام
ليدخل فيه مثل ما قايم زيد واقايم زيد فان قايم مبتدا مع انه ليس مسندا اليه
وزيد فاعل له سد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر
تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتدا هذا النوع من المبتدا وانه
غير جايز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل زيد
قايم قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف

النفي

النفي رافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم تكن مبتدا بل خبر مبتدا والزيدان
مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان فاعل لها سادا مسد الخبر لم يثن لان
الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم
يقل رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير مستتر ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان ويدخل فيه اقايم الزيدان
واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر
اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ
وللقايل ان يقول لمن الحد ينتقض بمثل اقايم ابوه زيدا اذا جعلت زيدا مبتدا واقايما
خبره وابوه فاعلا القايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر المبتدا والجواب
ان قايم مبتدا في جملته والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل نحو
صه مع انه مبتدا على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قايم
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتدا الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد
الف الاستفهام قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مفردا واقعا

بعدهما نحو اقايم زيد وقايم زيد وا قايم انتم جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة
مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وح تكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا وهي خبره وح لم تكن داخلة في المبتدا
لكونها رافعة لمضمر لان في الصفة ضمير استترا وانما قال مفردا لانها ان طابقت
مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر **قوله** والخبر هو المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة قوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم
يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم وقوله المسند به احتراز عن المبتدا
الذي هو المسند اليه وقوله المغايرة للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو
يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغايرة للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر المبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به
مغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد
بالمسند المسند الى المبتدا وعن الثاني ان المراد بالمظهر اسم ملفوظ سواء
كان مضمرا او مظهرا **قوله** واصل المبتداء التقديم اي اصل المبتدا ان يكون
مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به **قوله**
ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن اجل ان اصل

المبتدا التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره
لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه
اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير الذي في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم
على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتدا وحقها
ان يكون مقدما على الخبر **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما
مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير
منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان حق
المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليفيد ان الخبر عنه
مخبر واللام يفيد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها التخصص
بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتدا ومؤمن
صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدا ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير
كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر
له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وامراة عطف
على رجل والمبتدا نكرة تخصصت ههنا بالعلم بحصول احدهما في الدار لانه ثبت
في استعمالهم انه يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين

والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا نكرة وخير منك خبره
والمبتداء النكرة تخصيص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت
في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما
لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفايده وكذلك في كل موضع يفيد العموم
نحو تمرة خير من كسيرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع
تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب
فشر مبتدا نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى الشر وذا ناب منصوب بانه
مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر للمبتدا والنكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة فالمبتدا ام
تقديره شر عظيم اهر ذا ناب وتخصص بما تخصص به الفاعل حتى جاز وقوعه
نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل
في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا الشر والخامس تخصصه بكون الخبر
ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص
المبتداء النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظرف ولهذا لم يجز ان يقال
قايم رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو سلام
عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا
وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله

كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات
والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم
يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال
الرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي و
المستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلاما مخصصا بالمسلم كما كان حال
النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام
من قبله فقط لانه للدعاء المطلق قوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه اعلم ان خبر المبتداء يكون مفردا نحو زيد قايم وزيد غلامك والمراد
بالمفرد ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة
عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله نحو
زيد مضروب وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب ولا يشكل بمثل
قولهم زيدا اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر
مفرد وهو مقول وما بعده معمول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء
الاول منها اسما نحو زيد ابوه قايم او قام فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان
وقايم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول
واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا

وقام فعل خاص وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا وغير المص
ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك و
الظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة
والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد وتقديره زيد حاصل في الدار
لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل
في الدار كانت جملة فعلية قوله فلابد من عايد اي لابد للجملة الواقعة خبر المبتدا
من ضمير يعود الى المبتدا او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا
زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير لتحصل الفايدة الا ترى انك لو قلت زيد
عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا وان ضممت اليها لفظة
عنده او معه يفيد واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لابد من عايد اذا لم
يكن الخبر عبارة عن المبتدا في المعنى لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو
زيد قايم ولمية عدم احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا
عبارة عنه قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدا اذا
وجدت قرينة دالة عليه نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدا والكر مبتدا
ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول
الذي هو البر وليس فيهما ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه لوجود

القرينة

القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين
من البر وتقديره الكر الكر منه بستين وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن
مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم
في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف
وهو منه لوجود القرينة وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر المنوان بدرهم
علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة
الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية
في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا نكرة قوله
وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا
نحو زيد خلفك او زيد في الدار وح يجب تقدير العامل لان الظرف معمول و
المعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم
الفاعل وتقديره زيد حاصل في الدار او خلفك وحجتهم ان نظير ذلك العامل
خبر المبتدا واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون
الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك
المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف
العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع

بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف
مجازا لان ابوه مرفوع بفعل محذوف وهو حصل او شبه الفعل وهو حاصل
بالحقيقة فقوله بالظرف يكون مجازا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على
ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل
افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه
اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخره عنه لكنه تعرض له اشياء
فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء
نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك
لافعلن كذا وما زيد قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام
ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل
المغير واما قوله خالي لانت ومن عويف خاله نال السناء واكرم الاخوالا فشاذ
وقيل خالي مبتدا وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها
ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا ههنا
على الخبر لانا اذا قلنا المتاخر هو المبتدا والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر
والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدا

والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدا والخبر افعل
التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتدا ههنا على الخبر لعين ما ذكرناه
ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا ههنا
على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل
ام مبتدا وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديم المبتدا
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لو اخر لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال قام
ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو
اين زيد او كان مصححا له نحو في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا
مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان مثل عندي انك قايم وجب
تقديمه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له فتوجب تقديم الخبر على المبتدا
مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الاستفهام
صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا اول ومن مبتدا
ثان وابوه خبر المبتدا الثاني والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول وهذه
الجملة تشتمل على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام

وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان
مشتملا على ما له صدر الكلام م

لصدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام وللقايل ان يقول الخبر في قولنا اين
زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة
فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا
الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة
والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا
لوقوع المبتدا مبتدا انكرة نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في
المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا
فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر
بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرناه غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل
وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه غير جايز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل
خبره وفي المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر وهو على الله والصواب ان يقال او
لمتعلقه ضمير في المبتدا وكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر
المذكور بانه اراد بالخبر الخبر ظرفا وهو الجار والمجرور واراد بالتعلق المجرور فلم يقع
الاشكال ح ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم

والخبر

والخبر في محل الرفع بانه مبتدا وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس ان المفتوحة
بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة
وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدا وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي خبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد
لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد
باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
وهو مبتدا والباقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما
مثل الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم اعلم ان المبتدا اذا تضمن
معنى الشرط صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونها
مشابهها للشرط من حيث انه المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه
ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته
فعل او ظرف نحو الذي ياتيني فله درهم او الذي في الدار او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو
كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها فعلا ليتاكد
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذا اذا كان صلته وصفتها ظرفا

لان الظرف معمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق
مشابهتهما الشرط ويجب ان يعلم انه لابد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا
سبب للخبر وانه غير معنى وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذى
ياتينى له درهم ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذى ان يكرمنى اكرمه لان
الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق اى
ليت ولعل مانعان باتفاق النحاة عن دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا
صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا ليت الذى ياتينى او لعل الذى يأتينى
او في الدار فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسمى ليت ولعل وبين الشرط وذلك
لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذى فيه ليت و
لعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتدا كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا
وان المفتوحة مانع بالاتفاق لانها اذا دخلت عليهما زالت الصدرية واذا زالت
الصدرية زالت المشابهة للشرط لكونه مقتضيا لصدر الكلام قوله والحق
بعضهم ان بهما اى والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء
على خبرها ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز
دخولها على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير معنى الجملة بل تؤكده وكما جاز دخول

الفا

الفاء قبل دخول ان كذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان
الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال
الاول لا يدل على المط لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول
الفاء على خبر المبتدا الذى هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول
ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذى يدخل
الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف
بالموصول الذى صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل ايضا نحو لو ان الذى ياتينى له درهم لاكرمه والصحيح عند بعضهم جواز دخول
الفاء على خبرهما واعلم ان بعضهم جوزوا دخول الفاء على خبر ليت ولعل والصحيح وح يكون
في قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتدا لقيام
قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله اى وقد يحذف المبتدا على سبيل
الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اى هذا الهلال
وكقوله تعالى فصبر جميل اى فصبرى صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل
اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لهلك عمرو وضربى زيدا قائما

وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اي قد يحذف خبر المبتدا جوازا
او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف
او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف
الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني
التزام غير الخبر موضعه وانما التزم حذفه عند حصول هذين الشرطين لتوفية
حق الخبر لفظا ومعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره في جواز
حذف المبتدا والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية
نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود
وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية
الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول ولان جواب لولا التزم في موضع
الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول
الشافعي رضي الله عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد

ولولا خشية الرحمن عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي

وهو مذهب الرماني والثاني بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل
او الى المفعول او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر
المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله
اي المصدر الذي ذكر بعده الحال
اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله

اذا

اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين وانما لم تقل مضاف
بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب
اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا اضيف الى الفاعل وزيد منصوب
بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما منصوبا
بان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم تكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال
فان لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عايد الى زيد
وحذف خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان وانما
وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما تدل على اذا كان لدلالة
الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام وهو
حاصل فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
وهو ما ذكر بعده افعل التفضيل الحال
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده حاصل اذا كان قائما
جعل وجوده خطيبا للمبالغة او اخطب اوقات كون الامير حاصل اذا كان قائما
فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر

لان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء يكون من جنس المضاف اليه

من حيث المعنى بل للوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا ورجل
مضاف اليه وضيعته معطوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره
كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فتدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان
غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع الخبر وفيه نظر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا
وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا اقسم به مثل لعمرك
لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني
وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم انه قسم
ولان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا
جوازا كقولك نعم لجواب من قال ازيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند
بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا
بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه يخالف لخبر المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز
تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن
حيث دخول ان وعدم دخول ان فعرفه وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف
اي واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي

لنفي

لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج
جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند
بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله
وجوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او متعلقه او سببيه فاللام
للعهد اعلم ان هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه قوله
وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر
خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون اسمية وفعلية ولا بد في
الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا
الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز
تقديمه على اسم ان لضعف عملها لان عملها للفرعية الا اذا كان الخبر ظرفا
فح يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ثم ان علينا بيانهم
وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل الا هو في زمان او مكان الا نادرا
واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا التي لنفي
الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا

التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا للنفي فحمل
لا على ان حملا للنقيض على النقيض كما تحمل النظير على النظير واما لاجل ان ان للتحقيق
الاثبات ولا للتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق
وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس قوله المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد
دخولها خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف
فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد
المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة رجل قوله ويحذف
كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله
موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا
يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا
افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا
اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكن الخبر مخصوصا بالظرف نحو
لا رجل في الدار على تقدير ان في الدار خبر لا ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز
اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على

عدم

٢١

عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك
وهو في لا شاذ اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل
وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران كقوله
تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما ليس في حيث انهما
للنفي والدخول على المبتدا والخبر ومشابهة ما بليس من حيث كونها لنفي
الحال والدخول على المعارف والنكرات ودخول الباء على خبرهما كان ليس
كذلك واذا شابهتا ليس بهذا الوجه يعمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب
الخبر وقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس
وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قايما فزيد مسند اليه بعد دخول ما
ولما كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا بليس
انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولا جل هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل
في لا شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا
براح لي اي ليس لي براح قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشي بما هو مثله من حيث

[marginal note:] ... والجدال والمنازعة

اللفظ وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان
التعريف انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكر لفظاً
قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه
فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيداً يوم
الجمعة امام الامير ضرباً شديداً تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما
سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول
به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد
فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم وللقايل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله
الذي هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة الى لفظة الاسم اما اذا كان المراد لفظه
فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا
كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان
يجاب بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا
عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل

بحث المفعول المطلق

لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد الاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح
على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله
لانه انما فعل المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي
هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نم انه مفعول مطلق
وانما يكون كذلك لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون
مفعول مطلق قوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق
نحو ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل قوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني
القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل
فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه
قوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قيامي
فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما
فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس
العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس
بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل
اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل مثل قعدت جلوسا وقعدت
القرفصاء والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض

التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق
قول مجازي تسمية لالة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم
شبيهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكر بيانا لم ينتقض بمثل كرهت
كراهتي قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زايدا على مدلول الفعل فان
كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم
وهو اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو
ضربته ضربا شديدا اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف
اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد
والمرات نحو جلست جلسة بفتح الميم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه
اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة
وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية
المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما التكثير الافراد والانواع
لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان

للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع
فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا
اي يجوز ان يكون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه بمعنى الفعل لا بلفظه
كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا
وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز
فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت
اظهرته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي
اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما سمي هذا قياسيا لانه يذكر ضابطة عند
وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة
عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة
الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول عن الحذف السماعي نحو
قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل
لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت الله حمدا
وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول المراد انه واجب الحذف عند استعمال

مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف او تقول انه واجب
الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله
وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا
سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا اي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع
الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله ما وقع مثبتا احترز عن
ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد سيرا قوله بعد نفي احتراز عن ان
يقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل قوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره
ما انت الا سيرا قوله داخل على اسم احترز به عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي
دخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي
او معنى نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا
عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترز به عن ان وقع مثبتا بعد

نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد
فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل
وقوله او وقع مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا سيرا
وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله
تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله نحو ما انت الا سيرا فسيرا مثبت
بعد نفي وهو ما دخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك قوله وما انت
الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا او ما انت تسير الا سير البريد وانما
اورد المثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا عن المبتدا على ضربين
احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني ان فعله يشبه به كالمثال الثاني
قوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا
عن انت قوله وزيد سيرا سيرا فسيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس
خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا احترازا عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة

ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فيقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان
فعله مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة
بل تفصيل مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر نحوا
قريبا او بعيدا او مثال الثاني زيد يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما
قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء
ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر
مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة وهي قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها
شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون
منا وتفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار
وصراخ صراخ الثكلى اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه
احتراز به عن ان يقع بغير التشبيه علاجا مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد
صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم

الفقهاء

الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب
الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم
وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والنظر وقوله بعد جملة احتراز به عن ان يقع بعد
مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت الحمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي غير مشتملة على اسم بمعناه
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز به عن ان
يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك
الاسم نحو مررت به فاذا فيها صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل
وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر
الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو
الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت
بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ
الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي
الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه اي من المواضع التي يجب

حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون جملة احتراز
به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز
به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له
علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم ولا
احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا ويسمي هذا القسم
توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد
لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قايم
حقا ويسمي توكيدا لغيره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال
غير ذلك المفعول المطلق وقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد
نحو ضربت ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم
الذي قبله ومثاله زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون جملة زيد قايم ولزيد
قايم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا وغير حق فقولنا
حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة الاسناد
القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا

لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمي هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون
الجملة وهو غيره وللقايل ان يقول مسافرة في قولنا زيد سافر مسافرة فصار
مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيره او لا يحتمله فان احتمله اشكل ضابطة القسم الثاني
وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع
تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدا لمضمون جملة
لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمي الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره
ومسافرة في قوله زيد سافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد سافر
لا تاكيد لمضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرة في المثال المذكور
تاكيد لمضمون وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نم
انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان
للنوع كان فيه معني التاكيد فكان توكيدا لمضمون جملة لانا نقول المراد بالتاكيد
في قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرة
ليست كذلك والمراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرة لم يذكر
لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل هلا قال ومنها
ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين
لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه كما

ووصف وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك
وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر
اغنت عن ذكر الفعل تقديره الممت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة
وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر
الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا والمراد بوقوع
الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول المتعدي
فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان
والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام
لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر
لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل
فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل
موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول
التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف

المفعول به

المذكور

المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى
الا انه لم ينصب وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او في متعلقه قوله وقد يتقدم
على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل
نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول به
قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر
المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم
نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امرأ
ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا اي وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على
سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت
وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول
سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث و
واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا خيرا لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير
كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ما هولا اي معمورا واتيت مكانا

بحث المنادى

سهلا دون حزن قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نايب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصله يا ازيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء ولم يحتمل الاخبار وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد و يا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها له

ولا جملة لايق لو قال يبنى على ما يرفع به او يبنى على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا و يا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى على ما يرفع به بناء المنادى بسبب حروف النداء ويدل عليه قوله على ما يرفع به و ليس مثل يا هذا و يا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد و يا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها للكاف الخطاب في قولك ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الالف اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد اي انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه مشابها بالكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام مثل يا زيداه اي ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام

تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا
وانه محال ويجوز الحاق الهاء للوقف يا زيداه قوله وينصب ما سواهما مثل
يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اي وينصب ما سوى
المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشبه للمضاف نحو
يا طالعا جبلا والنكرة لغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه الاشياء
الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها
للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم
ومخصص لهما فكان عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد ايضا
واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى
الا المضاف الى المضمر المخاطب خلافا لمن قال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من
حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى
المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد

العاقل

العاقل والعاقل اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد
حسن الوجه ترفع حملا على اللفظ وتنصب حملا على المحل فقوله المبني احترازا عن
المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة
احترازا عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز
فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع
المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف
بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا
زيد ويا عمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال
الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة
ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد الحارث والحارث وقوله
تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى
المبني وتنصبها حملا على المحل فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان
من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يبقى مضى امس
الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذا لا يبقى جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل
برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث

العروض بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم
يجز يا هولاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد
بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب
النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله
لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل
ويا هولاء الكرام لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه
بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين
فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل
لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل
مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل
زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر
من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر فلذلك المنادى ههنا مضموم
المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا في الاصل ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع و
ابو عمرو والنصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول

ياعليه

يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو والمختار النصب لانه تابع المبني
وتابع المبني يكون تابعا للمحل قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي
من الاسماء الاعلام المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام
عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام
منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب
يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز
انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو
لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان
تابعا للمبني فالاولى ان يكون تابعا للمحل ومحله منصوب لانه مفعول به وللقايل ان
يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كل
جزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى
تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن انتزاع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير
حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في
اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز
يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ويدل عليه جواز يا زيد

الصعق اسم رجل من بني نفيل بن عمرو

ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا
كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام منه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه
في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لا ينزع منه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه
اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا
باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب
اولى وفرق بينهما بان النضر ونضرا علم وليس الالف واللام بمعرف في النضر بخلاف
الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان
الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف
لما ذكرنا ولا بعض المخالفة لان ههنا تفصيلا وليس تفصيل في الاول قوله و
المضافة تنصب عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت
مضافة باضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز
فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى لان لا يجوز فيها
الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه ان نزل
يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى
لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع

لامتناع

لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر
حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا
يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني
او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل
فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا
مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك
ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد
الله زيد وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك
وتقول في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك
وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه
بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فلان
حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى
علم اخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن والابن مضاف
الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح ولكن الفتح هو المختار
اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة
له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما اختيار الثاني

فلانه لاشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار ابن كاسم مركب
من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم
الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف
اليه الابن اما ان يكونا علمين نحو يا زيد بن عمرو او يكونا غير علمين نحو يا رجل ابن عم
او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح
مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في
الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال عن ابن لان الابن معرفة لان المراد
به اللفظ **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا
ايهذا الرجل اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل في ندائه
الى الاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج
الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة
لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي
التعريف وهو غير جايز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك
الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ ثم اعلم ان ها في ايهذا الرجل هو ها في ايها الرجل
لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا اي ذا الرجل بكسر اللام ثم لقايل ان يقول لا فايدة

في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم ولانه
يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الاخر **قوله** والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود بالنداء وتوابعه لانها توابع معرب اي التزموا رفع الرجل حال كونه
صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة
تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالنداء والتزموا
ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب
توابع كل المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل
الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب
لفظه نحو يا زيد بقايم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه
نعم يجوز نصب ذي المال على ان تجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا
المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعا للعاقل
والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لاي جاز الرفع والنصب ويعلم
ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء
الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل
النصب ايضا في يا هذا الرجل **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وانه معرف

باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان من يقول انما يقال
يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف
اصلي وهو الهمزة في الاله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى

قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم النصب والضم اعلم ان لك في المنادى
اذا كرر بلفظ مضافا الى اسم اخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر
فلك الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما الضم الاول فقط لانه منادى
مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك نصب الثاني ظ كان اما منادى مضاف حرف ندائه
محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي
المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المحذوف
وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم و
النصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب ح لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف

الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما اي المنادى المضاف الى
ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة
الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا

اي ويجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل

يا غلامي وم

يا غلاميه وه

والوقف

والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون
الياء يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز في ساير
الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت بكسر
التاء لقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون
التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتح ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل
يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو
غير جايز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الى الام المضافين
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم فتقول يا ابن امي
ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه اخر وهو يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم
يجز في المنادى المضاف على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف
الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان
المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه
غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة

استعمالها عند العرب دون غيرهما **قوله** وترخيم المنادى جايز وفي غير
ضرورة اي ترخيم المنادى جايز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى
جايز للضرورة كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي
اذ مية **قوله** وهو حذف في اخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا
لا لعلة اخرى **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة
ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتا تانيث اي وشرط الترخيم ان
لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف
لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه
لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون
مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم
مناف لهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما
علما زايدا على ثلثة احرف واما بتا التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا
حذف عنه شي واذا كان زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة
لمجرد التخفيف واما اذا كان بتا التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون
زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تا التانيث وهو ليس من نفس
الكلمة فبسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما

اي المنادى الذي فيه تا التانيث

تساعفنا

برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاثناء فيه فلا يقال في ترخيم اذا كان صفة يا حبيب
اقبل لحصول الالتباس لجواز فعل المذكر غير العلم اذا اريد به التعقير واما اذا كان
علما فلا التباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى **قوله**
فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة
زايدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى
للترخيم فانه قد يحذف فيه حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد
اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا
معا في حكم الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء
والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان ويا النسبة نحو بصري وكوفي
او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة
حرف واحد لكن شرطه ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل يدين ودمين
وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم
اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الرا فلانه في
اخر الاسم ووجوب الترخيم في اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايدة وحرف
العلة الزايدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان
يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف

نحو يا ضارب اضرب ... يا عمر ويا رجل
اقبل يا عثمان ... يا رجل ... العالم ...
يا زيد اقبل والغلام الاكبر ... المستعمل

القصابين ذات ب المكرم

في الكلمة للترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة
لمى اي لميس فحذف السين وبقي ما قبل اخره والمراد بالمدة حرف زايدة وحرف
المد ساكن في الاصل وكهذا احذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم
يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير
المذكور لكن الالف غير زايدة بل بدلا عن يا متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير
وكذلك مستميل ومشتمال واعلم انه لو قال او قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة
اعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال
عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول هو
اختيار المص مما في اخره زايدتان وعلى الثاني مما في اخره حرف صحيح قبله مدة قوله
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك و
حضرموت فانه يحذف الاسم الاخير للترخيم لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث
في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له قوله وان
كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر اي غير ما حذف له
حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف
حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله وهو في حكم الثابت

على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم
الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القايل يا حار هو يا حارث
لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد ذلك الاسم
واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان عليه من الحركة و
السكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما براسه فيقال
يا حار ويا ثمي ويا كرا اي وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما براسه فيقال يا حار
بالضم لانه ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال
يا ثمي لا يا ثمو لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما براسه كان في اخره واو قبله
ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو فقلبت الواو
ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما براسه يا كرا
لانه لما حذف منه الالف والنون بقي يا كرو ووقعت الواو متطرفة متحركا ما قبلها
مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا اعلم
ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع
تحقيق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نايب
مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة

الندا تستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادي من حيث التخصيص لان
كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا البكي نصا على الندبة **قوله**
وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي اي وحكم المندوب في الاعراب والبنا
حكم المنادي فكما ان المنادي اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب
واذا كان مضافا منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا شبيها
للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادي مفردا او
مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادي في الاعراب والبنا لانه كان اجري مجراه
في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء لانه كما اجري مجرى المنادي في صيغته
اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء **قوله** ولك زيادة الالف في اخره
اي ولك زيادة الالف او ما يقوم مقامه في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا الحق باخر المضاف
اليه او الصلة **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه
اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لا تزيد الالف بل تزيد حرفا مجانسا
لحركته او مجانساله نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة يا غلامكيه بزيادة الياء
لانه لو زيد في اخره الف وقيل يا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به
الياء المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت

باخره الالف وقلت واغلامكماه التبس بغلام المخاطبين فالحق باخره الواو التي هي
مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه **قوله** ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة
الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه وواغلامكيه وواغلامكموه
لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف يزيد لبيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه انما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة
تمهيد العذر للمتفجع والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه
فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم
هو عبد المطلب فكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط
حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا
قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم **قوله** وامتنع وازيد
الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة
بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه
لو جاز وازيد الطويلاه جاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب
ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب
والثاني ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع

[illegible]
اختلفوا في الحاق علامة الندبة بصفة المندوب والخليل

الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من
جملته وانما هي اسم جي به للتخصيص او التوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا
على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يحز السكوت عن المضاف اليه
وعن الصلة بخلاف الصفة قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاستغاثة
والاشارة والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز
حذف حرف النداء من ثلثة اشياء ومن العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف و
المضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها
الرجل اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور وكثير الاستعمال في النداء
فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف و
اي فلكونهما مثابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم و
المضاف واي لا يقع صفة لاي وانما لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس
اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل ولم يجز حذف حرف
النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف
حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى هذا
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف

النداء

النداء وكذا مخنوق في افتد مخنوق جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا كرا في
اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس و
جوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف
حرف النداء والثاني الترخيم لكونه غير علم ولم يكن فيه تانيث قوله وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه
قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من
المواضع الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب
حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل
عنه بضميره او متعلقه قوله وهو كل اسم لانه لا بد وان يكون اسما لانه مفعول به قوله بعده فعل احتراز
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده
فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في بابه وقوله
مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده
احتراز عن زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس
مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا
ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق

بر عز مثل قولنا زيد قايم فانه
ليس من هذا القبيل

ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه **قوله** لو سلط عليه هو احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله وكذلك بعد النفي واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله وكل شيء فعلوه في الزبر واعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظ لكنه لابد من قيد يدل على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في قولنا زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وهنا لم يعتمد **قوله** او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته او ضربت به او مررت به او حبست عليه وينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست ما فيه معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه نصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره في الصور الاربعة وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه

وزيدا ضربت غلامه

تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا لان ضرب غلام زيد يستلزم لاهانة السيد وتقدير الرابع لابست او لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه لملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر فان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بان لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل آه ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى اقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويا بالرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب والرفع جايزان

فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتض للحذف والرفع ليس كذلك
وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى
من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه
لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية و
الاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل
بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح
احدهما للرفع والاخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع
وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت
زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير
النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع
الطلب خبر المبتدا وحذف الفعل شايع كثير وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة
نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف
الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز

الرفع

الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا
اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع
يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب دون الثاني
لعدم التناسب قوله وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام اي ويختار النصب
بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه
على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب
كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى
من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة
لما يذكر هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته ضربك وبعد حيث نحو اجلس
حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب
كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى
الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون
اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها لانه يستعمل للشرط وانما قيد
اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي اذ هي مواقع الفعل
اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه

لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو
ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل
شيء خلقناه بقدر اي ويجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة
لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى
مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة
مركبة عن الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء
وح يفيد معنى مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه
صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يفد معنى مقصودا
من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء
مخلوقا لنا بقدر والمقصود من الاية هو الاول دون الثاني كما ذكرنا واراد بلبس المفسر
بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا فيما هو المقصود من الاية والرفع
غير منصوص فيه بل محتمل له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي

الامران

الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي يستوي الرفع والنصب في المعطوف
على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية نحو زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى ذات
وجهين احدهما الاسمية وهي الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني الفعلية وهي
الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف
الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف
الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف
عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم
الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب و
يمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
نحو ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته اي ويجب النصب بعد
حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته
وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا
او تقديرا كما يجيء وههنا لما لم تكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها
ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب
فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل
ازيد ذهب به منه فالرفع لازم اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب

ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل او مناسبه لان مناسبه
ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم ح على الابتداء والجملة التي
بعده خبره **قوله** وكل شيء فعلوه في الزبر اي وكذا قوله تعالى كل شيء فعلوه
في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح
تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو فاسد ذلك
لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل
اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي والثاني كذلك
لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم وكل شيء مبتدا وفعلوه في الزبر اعني الفعل
والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر
في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله**
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط
عند المبرد وجملتان عند سيبويه اعلم ان ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد
منه غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه وقوله تعالى
فاجلدوا خبر المبتدا وانما ادخل الفاء على خبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية
والزاني بمعنى التي والذي فتقدير التي زنت والذي زنى وتشبهان قبل ان المبتدا

اذا كان موصولا صلته فعلا او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على
الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدا على تاويل فيقول فيه اجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه
الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم
وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد
منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا
تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخرى **قوله** والا فالمختار النصب
اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في
القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومع قرينة النصب
المختار وهي الطلب اعني الامر كما مر **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد اعلم
ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير
والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر
فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس
بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن

مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه
ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق
الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر
منه مكرر وقوله او ذكر عطف على فعل ناصب تحذيرا تقديره وهو معمولا بتقدير اتق
محذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول مفعول مطلق
وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ
الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس
لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم
عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكك **قوله**
اياك وان تحذف والطريق الطريق ويقول اياك من الاسد ومن ان
تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من
اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف ضرب الارنب
بالعصا ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف وكك
فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وساير حروف
الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد

لان

لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جايز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كك لامتناع حذف حرف الجر من
الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت
من زيد درهما ولا يقول اخذت زيدا درهما ويقول اخترت من الرجال زيدا اخترت
الرجال زيدا كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا
وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه **قوله** المفعول فيه ما فعل فيه
فعل مذكور من زمان او مكان اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور
لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول للمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم
الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور يخرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل مذكور لعدم
الفعل ههنا لفظا او تقديرا الا انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمت فيه لصدق
الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكنه مبتدا لما ذكرنا في تعريف المفعول به وقوله من
زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما
وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز **قوله** وشرط نصبه تقدير في
اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع
نصبه واللازم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا حالة واحدة وان يكون في مقدرة
لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه **قوله** وظروف الزمان

بحث المفعول فيه

كلها تقبل ذلك اي وظروف الزمان كلها معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب
نحو اتاه يوما او اتاه اليوم بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما
ينصب الفعل المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا
قوله وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا اي ان كان ظرف المكان مبهما
قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا
لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل فيه وبيان ذلك ان الفعل كضرب
مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار و
السوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم لمكان من الامكنة ولما
كان كذلك قبل كل ظرف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب
بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان
المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فنفسره
فقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت و
اليمين والشمال وما في معناه نحو وراء وامام قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما
لابهامهما اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون ومع لكونهما مشابهة بالجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك
اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك

اذا

٦٣

اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ المكان
لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع
كونه معينا لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم
تسميته به بسبب امر خاص غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان
بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين
مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب
الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخل في مسماها قوله وما بعد دخلت على الاصح
اي وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت من الامكنة المعينة في قولك دخلت الدار
على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال
بعضهم انه متعد فما بعده مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار
المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا
له عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم
الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة قوله على شريطة التفسير اي وينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار

الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته ومايوم
الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه
واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه صمت يوم الجمعة سافرت فيه فصمه ويتساوى
الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو
لن يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له ما فعل لاجله
فعل مذكور مثل ضربته تاديبا قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التاديب
وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج
عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا فالتاديب فعل لاجله
فعل مذكور وهو الضرب وكذلك **قوله** وقعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله
فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي
فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب
حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له و
قد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا
اورد مثالين **قوله** خلافا للزجاج فانه عنده مصدر اي التاديب والجبن
في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا
ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته تاديبا له

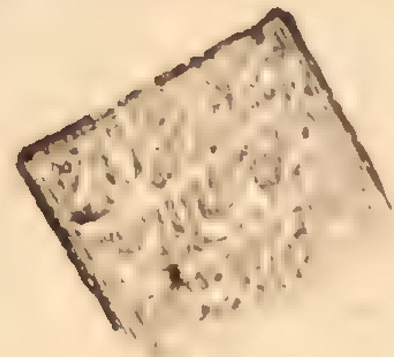
وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية
قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة
غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم تكن
مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له **قوله** وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود اي انما يجوز حذف
اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه
عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه
مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف
بمعنى الاخافة وطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في
الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما
لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم
يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن:

فعلا للفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك
بالامس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام شرطين مذكورين لمشابهته
المصدر الذي هو غير لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما فعلا متفقا بهذين الشرطين
للفاعل فعلا ومقارنا له في الوجود فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى اليه المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل
على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام
ويعلم من قوله يجوز انه اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات
اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان
وكونه نكرة كالحال والتمييز واما اذا لم يحصل الشرطان انتفى هذه المشابهة فلم يجز
نصبه بحذف اللام وللقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال
المذكور منصوب مع انه ليس فعلا للفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه
انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله
فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني يتحقق ههنا
قوله المفعول معه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى
فقوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون

معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يشكل الحد المذكور
بقولنا جاءني زيد وعمرو ومعه مع ان عمروا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست
الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة والا
لكان معناه جاءني زيد مع عمرو ومعه وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب
للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت
انا وزيد وزيدا والا تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز
العطف تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو والا تعين النصب مثل ما لك و
زيدا وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان العامل للمفعول معه
لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما
يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز
فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت
انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وفيه نظر لانه يشكل في مثل ضربت زيدا وعمروا معه فان جاز العطف مع انه لم يجز الا العطف
لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز

اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين
العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم
من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب لو اريد بالواو المصاحبة
وهو مم وجواب الاخر ان الترديد في العامل المذكور بعد الواو للمصاحبة ولا شك
انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز فيه
غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منهما بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام
مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه النصب لبيانه ههنا كما في غيره قبل ذكر الحد فلو
لا بيانه ههنا لتوهمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده
في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو معه ويا لزيد وعمرو مفعول معه
لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون
مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا
فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما
شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة

الجار



بحث الحال

الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف ~~لانه يمتنع العطف على~~ الضمير تعين النصب بانه
مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل
موجود مع الاستفهام والجار والمجرور ومع الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول به ~~لفظا او معنى~~ اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني
زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول
به معا نحو لقيت زيدا راكبين نخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات
كالتمييز نحو زيد طاب نفسا لان نفسا مبين ذات مبينا للذات او لم يكن وخرج باضافة الهيئة
الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان
الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع
القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به
لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به
ولا يشكل الحد بمثل جئتك انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول
معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال
ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال يكون جملة والجملة لا يكون اسما قوله لفظا او
معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما اي الفاعل
الذي يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال

حالا عنه منعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا
قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون
حالا من زيد وهو مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال
من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل
الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما وقائما حال
عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما ومنه قوله تعالى هذا
بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي
شيخا وللقايل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس
بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء
وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة
في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول
الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن
ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشي باسم العايد اليه
وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى
قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا
قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو

زيد ضارب عمرا قائما واما معنى الفعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسما
الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما قوله
وشرطها ان تكون نكرة اي شرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله و
صاحبها معرفة غالبا اي وصاحب الحال يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس
بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك
حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم
جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف
وتقديره ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل
ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر
واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله وان كان
صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم
الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان
نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في سائر

داكبا

المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف
اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف
اي يجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار و
المجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك و
انما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به في غيرها و
انما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال و
الظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم و
يعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا
يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدريتان او [illegible] فبان كان مصدرا
او اسمي الفاعل والمفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانهما بمنزلة الموصولات
فلا يتقدم ما في حيزها عليهما ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو
اما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لشابهه بالاول وهو العطف
كما روعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور على الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال
المجرور على الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع
الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال
على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور نحو قول الشاعر اذا المرء

اعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد قوله وكل ما دل على هيئة صح ان
يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا اي كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه
حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا
اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما
دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف
فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا
واسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف
هذا الكتاب هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبل لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا
اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله ويكون جملة
خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا الا ان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة وكما
ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق
والكذب لان الحال خبر فيجب ان يحتمل الصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو قوله فالاسمية بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو
والضمير او باحدهما اي الجملة التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان
يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه

فكهلا حال من الهاء في عليه نحو

تحسن جعل حال الاول عن الاسمية بالواو والضمير نحو جانى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة فالشمس طالعة
الحال مع الواو وحده او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا لانحلال في
الاولين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير
وحده الثانية ومن تكن فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم
الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل لانه مفرد نحو جانى زيد يركب واما الباقية
ومن التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبتا ومنفيا بالواو والضمير نحو جانى زيد
وما يركب وجانى زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جانى زيد وما طلع وقد طلع
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جانى زيد
ما يركب وجانى زيد قد ركب وجانى زيد ما ركب قوله ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع
الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال تدل على عدم الانقضاء
فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة جانى زيد قد ركب و
مثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي
بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد

بل امتنع دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام بخلاف الثبوت فانه يحتاج
في استمراره الى فاعل وسبق ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي قوله ويجوز
حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا اي ويجوز حذف عامل الحال اذا
دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل ساير الاشياء ومثاله كقولك للمسافر راشدا
مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
اي احقه اي يجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل
ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك والمثال الاول
زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب
حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغني به عن
التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبتا وحقا فحذف عاملها ولم
يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان تكون
مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة وتابعة
لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب
الحذف لكنه يجوز الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة قوله ما يرفع الابهام احتراز عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر

احترازا عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احتراز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسياتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا او على التمرة مثلها زبدا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل للنسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار وهو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما وخمسة عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق

الاسم

الاسم على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالة عليها ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا ولذلك اذا قصد التثنية يثنى قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين او نون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيز بر وقفيزان برا بالاضافة وتركها وكذا اذا تم بنون الجمع نحو الاكرمين افعالا وان لم يتم بالتنوين وبنون التثنية ونون الجمع بل يتم بشيء اخر لم تجز الاضافة وذلك الشيء الذي يتم به الاسم وهو غير التنوين ونون التثنية ونون الجمع اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم تجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبات النون فلذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين واخواتها الى التمييز وفي التعليل المذكور

نظر لانه لو كان صحيحا يلزم اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع نحو عشرتك وعشري رمضان
والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى
فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف
مرة فامتنع اضافته مرة اخرى لئلا يلزم اسناد الحكم الى شيئين مختلفين بحالة واحدة
قوله وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر عطف على مفرد مقدار اي
التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد
غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار نحو خاتم حديدا
او فضة يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واشار اليه المصنف
بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما اي والتمييز عن ذات مقدرة وهو
التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد
طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو يعجبني طيب زيد ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند
اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او

ذات

ذات من سبب نسبة الطيب اليه فذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما
ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة
للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ومثاله زيد طيب
ابا فان طيب مع فاعله مشابه للجملة قوله او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني
عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال
الاول عبارة عنه او عن متعلقه بتعلق احد المتقسمين والثاني اضافة بينه وبين غيره
والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف
قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لمن انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا
فهو لمتعلقه اي ان كان التمييز اسما يصح ان يجعل لمن انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون
له وجاز ان يكون لمتعلقه اي احتمل هذا واحتمل ذلك نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان
يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد
بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن اسما يصح لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب
عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا فكل واحد من العلم والدار
لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص
في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه

صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه

لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب
عنه كقولنا طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لمن انتصب عنه كقولنا ولان
النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد
نفسا فان نفسا يصح جعله لمن انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو
الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق التمييز في الصورتين
اعني ما انتصب ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد من افراد التمييز وان قصد
مثنى التمييز وان قصد جمع التمييز في الصورتين فنقول اذا كان التمييز عين ما
انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك اذا تقول
كان التمييز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده او ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت اباه وامه وجده
واجداده قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي يطابق التمييز في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من
حيث هو علم والابوة من حيث هو ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة حينئذ يثنى
ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد منه
انه طاب زيد بسبب علوم كثيرة وللقايل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله
الا ان يكون جنسا استثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من

الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا
فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان
الاستثناء الاول يقتضي الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء
الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي
مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم
مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة
والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان
قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من
احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل لم لم
يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع
جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض
والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات فجاز
اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحدا اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحدا اذا قصدت لاختلافها في الحقايق قوله
وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال اي وان كان التمييز صفة كان

التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكون التمييز اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا
طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا و
درهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان
تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعا له مطلقا
سوا كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون
حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زيد اان
الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر ولكن الثاني يرفع
الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل
قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سوا كان العامل
فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة العمل فيهما مؤخرا
وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو
ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب
نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب
زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا
يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فمحمل عليه لاطراد الباب
قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي التمييز لا يتقدم

على العامل

على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح انه لا يتقدم عليه لما ذكرنا
من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه
ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب هكذا ذكره ابو اسحق
الزجاج قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا
بالا واخواتها اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا
زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه
ليس بجمع بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق
ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن
متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد
نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها
ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم
والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا
واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس

بحث المستثنى

عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا
نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج صح

ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع
هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور
بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا على الاكثر او
كان بعد عدا او خلا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي المستثنى
منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب
وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اعني واجب
النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب
والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد
الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما
قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه بعد الا التي هي للصفة اي آلهة
غير الله فارتفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب
لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد او فيه يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه
على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما
الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا
جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد

واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك و
الثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه قوله
شعر وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فان احمد مستثنى مقدم على
المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة
لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم
بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى
فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه
ح لانه امتنع البدل لامتناع كونه من احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول (اي بدل الكل والبعض والاشتمال)
فظ واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز للصفة الا اذا تعذر
الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله شعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع
بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يؤانس وملازم
المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض بدل
البعض عن الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند

الاكثر نقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا
وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا
جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والى ما بين من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا
لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما
مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال
اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان
ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب
النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا قوله ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب فيه صح
والمستثنى منه مذكور نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اي ويجوز نصب المستثنى
ويختار ابداله من المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى
منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب
على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف
وهو تشبيه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل

كلام

كلام في مواضع وجوب النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه
مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب و
يختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل فرفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه
على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد اي يعرب المستثنى على
حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور في كلام غير موجب فقط لانه لو
لم يكن مذكورا في المثبت لم يفد مثاله ما ضربني الا زيد وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في
كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل المتقدم
الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول
به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا واذا اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه
مصدرا نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء ويستثنى من غير قوله الا ان يستقيم
المعنى نحو قرات الا يوم كذا استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى
منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه ح يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قرات الا يوم الجمعة لجواز ان تقرا كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز
ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات

لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جايز
لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شي لان من لا تزاد بعد الاثبات
وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
اي تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من
موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء و
يجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ من احد لكان من
مقدرة بعد الا فيه لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه واذا بطل ابداله عن لفظ احد تعين ابداله
عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زايدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد
فيها الا عمرو فان عمرو الا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة
بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شي فالشي الثاني لا يجوز ابداله عن لفظ الشي
الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا
تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما تعملان
لاجل النفي لانهما انما تعملان لاجل مشابهتهما لليس ولزوم جنب النفي فاذا انتقض النفي
بطل مشابهتهما لليس ولزم واذا بطل المشابهة لليس وان بطل عملهما قوله المشابهة

طلاف

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء
الامر العاملة هي لاجله اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان
كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفي مع بقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية
فهي في قوله العاملة هي عايد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الالف
واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي صح
جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي
وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما قوله ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي والمستثنى مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم
غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسواء وسوى
مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها ولان المستثنى بعد حاشا
مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة
فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده
مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا قوله

فيده

واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء
مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في
كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد
بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا تقول
ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكان المستثنى بالا اذا كان في كلام
غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم
غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم
يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد
وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت
على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم ان اصل
غير ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز
الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في الاستثناء
كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون
صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت لجمع منكور غير محصور لتعذر

الاستثناء

الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منكر لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني
احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني
الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة
لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا وللقائل ان يقول
لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المص عليه في باب
العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى
منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور
غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة مثاله
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا والا
تابعة لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي
هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فسادهما
وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء
مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع
فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني

لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد
السموات والارضين ولم يلزم منه هو

رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد ويمكن ان
يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور فانها محصورة في ثلثة
بشرط انها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدا وعن الثاني انا لا ندعي ان
كل جمع محصور جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد غير المحصور لانه لو كان محصورا
جاز الاستثناء في بعض الصور وهو الاعداد وعن الثاني ايضا بان الجمع المنكور
غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد و
لعدم الايجوز الاستثناء من الرجال الذي هو المعدود حتى لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيدا
لعدم وجوب تناوله زيدا ويجوز الاستثناء من العدد حتى يجوز ان يقال جاءني رجال
عشرة الا واحدا لتناوله المستثنى وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه لو كان مفردا جاز الاستثناء عنه في
الصورة وهو المفرد المثنى وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عنه عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير
في الصفة بتعذره اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف في غيره واعلم
انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعده لم يتوجه عليه شيء من هذه
الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف حمل الا للصفة في غير الجمع
المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا

الفرقدان اي غير الفرقدين والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا
منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح
اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب
وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة
ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر
كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر
المبتداء ويتقدم اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها
قوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان
او احدى اخواتها خرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما
فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها
حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية
وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد على اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم
فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد
قوله ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان كحكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم

معرفة

اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم
لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو كان ويتقدم معرفة او متساويين
لكان اولى التساوي مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا
على الاسم لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان
الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في
مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه
اي وقد يحذف عامل خبر كان اي يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع
الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني
رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في
عمله خير فجزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا وهذان الوجهان المتوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف و
بيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع

الجار

الجار والمجرور وانه في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه
واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا
للاول في جزئيه والآخران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب
الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اي ويجب حذف كان في
مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام
الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وأن في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان
في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار
ان انت منطلقا فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان لانه مشابه له من
حيث ان ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان يدل عليه فصار ان ما انت منطلقا
ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما
وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض و
المعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل
ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد ان او احدى اخواتها فقوله المسند
اليه شامل للمبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول
ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها و
انطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم

يشابهها

المبتدا او قد يجي استيفاء البحث عنه في الحروف قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس
الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية
والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في
الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحدا او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحدا او اخرا او اثنين
او ثلثة او اكثر فيها قوله هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها
به نحو لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فقوله المسند اليه شامل للمبتدا او
لاسمي كان وان ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه
الاشيا او قوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرايط نصب اسم لا اي يلي
المسند اليه لا فيفا على ان الضمير العايد الى المسند اليه وهو في يليها عايد الى لا ونكرة
منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه
لو فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان
معرفة لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان
مفردة نكرة يكون مبنيا كما يجي مثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه
بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما
عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفردا

فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس
مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح
بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على اليا نحو لا غلامين لك
ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع
ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في
الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق او مقدر بان يقال هل من رجل في الدار
فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه
لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه في الجواب فحذف من فقيل لا رجل في الدار
فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان
بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين
لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع
والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلانه لا لا تعمل في المعارف لان
وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل
سئل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال
وكذا ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم بشي وجب الرفع والتكرير فتقول لا
في الدار رجل ولا امراة واما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير

فلانه مبني على جواب سؤال سائل وقال الرجل في الدار ام امرأة فوجب التكرار في الجواب
للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول له هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من
المضاف اليه التعريف كالجزء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد
المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب
بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب
الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا
عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حولَ ولا قوةَ
الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره بالله فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان
والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حولَ ولا قوةً الا بالله فلا حول في محل الرفع
بانه مبتدأ ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله
فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي

وقوة

وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه
وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا
للسؤال نحو ارجل في الدار ام امرأة والثاني انه لو فتح لتوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع
الاول وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله
ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على الضعف ولا
قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير
العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزولَ عندنا او التمني نحو الا
ماءً اشربه فبني رجل ونزول لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن ترك
النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء عالم بعدم الماء قوله
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريفَ وظريفا وظريفٌ
اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا يليه جاز فيه الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فليجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريفَ

واما الاعراب فقط وهو يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في
محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا ولئن لم يجز
حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب كما
مر في باب المنادى قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب
وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل
ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب لكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما
تعين الاعراب لانه اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان
مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا
وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله نعت المبني الاول
مفردا يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز نحو لا اب وابنا وابن اي
والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام
وجارية برفع جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا ابا له
ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم

اي لاسم لا التي يضاف
اي اسم لا التي للمضاف باظهار اللام

يجز لا ابا فيها اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له اي
يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته المضاف في اصل المعنى لان المعنى في
نحو اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل جواز
لا اباله ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته في اصل معناه لم يجز
ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا
لم يكن بمعنى في بل بمعنى اللام قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه
ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف
الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال
انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباله لا ابوه ح
فيبقى لا بلا خبر وهو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو غير جايز قوله ويحذف في مثل لا
عليك اي لا باس ويحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك قوله خبر
ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة ما ولا لليس فلا نعيدها لئلا يطول
الكتاب قوله هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا
قوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما
خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي واعمال ما ولا عمل ليس على لغة

اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل
وقد مر هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل هذا اشارة الى الاشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت مع ما فانه يبطل عمل
ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم وبعد ما قوله
شعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار اليه المص بقوله
فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل
عملها ح لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت ح فيبطل عملها
واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها
بطل عملها نحو ما زيد قايم لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل
ولكن بطل عملها البطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر
ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد قوله
المجرورات هو ما اشتمل على المضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو المجرور المضاف
اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا قوله اسم قيد
لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كمضاف اليه

المجرورات

والمضاف اليه

اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس
زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فتكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله
نسب اليه شي احتراز عما لم ينسب اليه شي كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة
حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او
تقديرا لتفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد و
مثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احترازا به عن الظرف
نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شي وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في
وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقص من
قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه
لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه
اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقامه لاجل الاضافة على معنى انه ان كان تنوين او ما يقوم
مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحدكم قدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل
الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة توذن
بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين
كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف

غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية
ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس
بمعمول للمصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة بل قال مضافة الى معمولها
ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول به اضافة معنوية لان المضاف
ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف
اليه ليس بمعمول للمضاف وكذا الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد
امس اضافة معنوية وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع
المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه لان افعل التفضيل لا يعمل
الا بعد الشرائط وهي ليس موجودة ههنا او ان المراد به ان المضاف كان رافعا
او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس
المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه اي
الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان
زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى

انه يصدق عليه او المضاف مأخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي
خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة
بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام
وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في
قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية
ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها
عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه
وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرته للمضاف اليه
نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف
نحو غلام رجل او غلام امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن التعريف لانه لو كان فيه
حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم
اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد
اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام
منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على

العرفان اعلم ان تجرده عن حرف الندا ليس شرطا في هذه الاضافة وان كان حرف
الندا للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض
الاكثر منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سوال وارد على ما ذكره من
قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون
الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف
لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلاثة الاثواب قال
ذو الرمة تلك الاثاني والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار
قوله واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب
زيد وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فقوله صفة احترازه عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها
احترازه عن مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة
اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف
التنوين او شيء قايم مقام التنوين في اللفظ ولا تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في

صدره
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
صدره
ما زال مذ عقدت يداه ازاره

مصارع جمع مصرع ويقال بالفارسيه كشتي گير كشتنگاه

بتقدير

بتقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد
حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان
يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن
الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجب
في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت
بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتناع وقوع النكرة صفة
للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء
اي انما جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء
جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل
او الضاربك وشبهه وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات
الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات
سابق على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك
يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى
ان يكون مثله ممتنعا لان وعبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فلما امتنع الضارب

والضاربوا زيد

زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم
المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد و
الحارث ولم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها ولم يجز رب
سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه
من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا
على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من
الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب
عن ذلك بان قال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف
في الصورتين صفة ومعرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف
لقايل ان يقول ما التخفيف في اضافة الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل
الضارب الرجل عليه وجوابه ان التخفيف يحصل في اضافة الحسن الوجه بحذف الضمير
او حذف الجار والمجرور لان اصل الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف
حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه
لان فيه ثمانية عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء
الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب
زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف

باللام حتى جاز الضارب ذي المال قوله والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما جاز الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل
لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال و
اذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن هذا
يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب
زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف
لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل
على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته انما قال لا يضاف موصوف
الى صفته لان الصفة تجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة
مضافا اليها كانت مجرورة فلم تجب متابعتها للموصوف في الاعراب قوله
ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة
تجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت متقدمة عليه

هف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته
منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء
صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل
هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان يقدر في هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فان
كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في
البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها
منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة
واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة
ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق

لانه

لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل التباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي
جنس من الثياب موصوفاتها فقال الواجد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى
من واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا انها الا نظر الى انها اضافة للصفات الى موصوفاتها
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد و
حبس ومنع لعدم الفائدة اي ولا يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم و
الخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس
ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل
فيه المرادفان الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف
كل الدراهم وعين الشيء فانه يخص اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم
وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم
اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن ما نحن
فيه تخصيص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص
لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد
المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز

وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله لئن المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجي وشبهه
الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم ولم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من
الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم
الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة والمراد
بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو
او ياء قبلها ساكن نحو دلو وظبي فاذا اضيف كسر ما قبل الياء للياء وياء الاضافة
اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء
وسكونها **قوله** فان كان اخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء
فان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء
للساكنين اعلم ان الاسم اما ان يكون اسما صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به
وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في اخره الف او ياء
او واو فان كان اخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي ورحاي
وغلاماي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى
عصي ورحي لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو

ترد

ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء
في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف
من الواو والياء فترد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في قاضي وغازي قاضيّ وغازيّ فيقال في قاض وغاز قاضيّ
وغازيّ وكذا في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر وان كانت الياء محذوفة
للتنوين نحو غاز ورام ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت
للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء لما ثبت من قاعدتهم وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار
مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حالة الرفع **قوله** واما الاسماء الستة
فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة
بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه
ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام
الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فتقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد
لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله قدرا احلك ذا المجاز ولا ادري وابي مالك

النون بالاضافة اجتمعت الياء والواو
وسبقت احديهما بالسكون على الاخرى فقلبت

ذوالمجاز بدار واجيب بانا لانم ان المضاف الى يا المتكلم هو الاب لجواز ان يكون
ابين جمعا لاب والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول
الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله** ويقول حمي وهني
اي يقال في حم ومن حمي وهني كما يقال في دم ويد دمي ويدي من غير رد لام الفعل
قوله ويقال في الاكثر فمي اي اذا اضيف فم الى يا المتكلم ففيه وجهان
احدهما في وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به يا
المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة
الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل
فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائه فصار فو فلو لم يقلب الواو ميما
لقلبت الواو الفا لتحركها لكونها حرف اعرابه وانفتاح ما قبلها فوجب حذف
الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد
وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى يا المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين منهم المص لكنه لم يبق على حرف واحد
لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى يا المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء
وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء **قوله** واذا قطعت قيل اخ واب وحم

وهن

وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها
بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت ابا واخا وابا وحما وهنا وفما
ومررت باخ وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون
فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو
المحذوفة المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما العلة ذكرناها
فكانما عوضت الواو ياء فكانه اذا عوض ياء كسر ما قبلها فكذا اذا عوض ميما **قوله**
وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرنا احدها
انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت
بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة
الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه
حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول
في الاضافة هذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم
دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك
ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا
حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك
فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال الافراد والاضافة **قوله**

وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجا فهن من لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون
حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن
وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى
حال الافراد وغيرها حال الاضافة **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة
اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى
جعل اسماء الاجناس صفات الاسماء نحو جعل المال صفة لرجل فيقال جاءني رجل
ذو مال فوجب مراعاة وضعه ولن جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى الله على محمد وذويه
وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف
ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فايدة ح في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر **قوله**
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اي التابع كل ثان لاول واعراب
الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب
اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها
ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول
الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكن اعراب التابع مثل اعراب
متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاز في

٩٥

قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل الابتداء
في المبتدا والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه ولان عمل علمت في المفعولين من
جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه ولان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهات
اقتضائه تصيير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت
مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا
مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضمير امرفوعا فهو في محل الجر بانه
تاكيد له **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع
التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال
يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى
في متبوعها بل يدل على معنى لا في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا
قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا
خرج عنه مثله لان مثل قايم وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه
لكان اصوب ليشمل النوعين وللقايل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد
الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لالهة مع انه
لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس
الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى

لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل
واعلم ان المص لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه م

تقديره في الاية لو كان فيهما الهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا
اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا

قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد نحو نفخة
واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة
نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل
ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل
زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد امعلوما قبل ذكر هذه الصفات وان
كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم بل للذم والتوضيح ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا
لم يدل النعت الا على ما يدل عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة لا يدل
الا على ما يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة وانما قال في الثلثة
الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة استعمال الاولين قوله ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا
نحو مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض النحاة اشترط
في النعت ان يكون مشتقا والمص اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك
لان المراد بالنعت هو تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل
المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي او

على ما لم يدل عليه المتبوع

تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه
عموما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه في
هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك وايها
الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين
الذات في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا
مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة
دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية اي يوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربعة نحو
مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت
ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى
خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف
المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير
قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة لترتبط
تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت
برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك

قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة للرجل من حيث اللفظ والمجاز
فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي النعت
الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر
وعبر عن هذه الثلثة بالاعراب بقوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشيا لانها هي الموصوف بالحقيقة
والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي
كالفعل اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث
المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشيا مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة
الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه
مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب
افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل
وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا

ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا غير حقيقي كما يجب في
موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلمانه وبرجال قاعد غلمانهم
وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجي هذا البحث وافيا قوله
ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه
اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في البواقي اي في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه
بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان
يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف قوله والمضمر لا يوصف ولا
يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا
في غاية الوضوح فحمل الباقي لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح
والتخصيص عدم وصفه لغيره من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص
فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني
فلانه لا يدل على معنى في متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو له اي الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل
في الدلالة على الذات المرادة ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث

المفهوم لان من حيث الخارج الاترى ان الضاحك فى قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص
من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له الضحك
وشئ له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره **قوله** ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله اى ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساويها
لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل
العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو
المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم
لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءنى الرجل صاحب زيد او صاحبه
او صاحب هذا احلا على الصفة **قوله** وانما التزم وصف هذا باب بذى
اللام للابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان لا يجوز
وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف او
المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى الاسم المعرف
باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم تجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه
التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم
يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات من اسماء
الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد بباب هذا اسماء

الاشارة

الاشارة التى لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات ولا اياللان ههنا وههنا وثمه
لا يوصف وكذا الموصولات لكن يوصف بعض الموصولات واى ولا يلزم وصفه بذى
اللام بجواز وصف اى بهذا ايا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصف اى بهذا مع وجود
العلة المذكورة فى هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذى اللام فكانه وصف اى بذى
اللام لان الموصوف بالموصوف بذى اللام موصوف بذى اللام **قوله** ومن ثم ضعف
مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء
الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض
لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة وغدا وثلجا وغير
ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه
يعلم منه انه انسان ورجل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع
يتناول التوابع كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست
بمقصودة بالنسبة بل اتى بها للغير وهو المتبوع وبقوله مع متبوعه يخرج البدل
لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ فى
البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اوفى للعطف
بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام مع زيد

بحث العطف

التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج

قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد الا ان
يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا
كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره العطف الاسم
عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان
منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت
بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا مررت بك وبزيد لوجود الفصل وهو
باء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفصل لانا نقول المراد بالفصل
المجوز لعطف الظاهر على الضمير المرفوع هو الفاصل المستقل في التلفظ وباء الجر ليس كذلك
وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد
واما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز العطف
عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اي اذا عطف اسم على الضمير المجرور
اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذي
صار كجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين

لوقوعه

لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب
فشاذ ولا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون
الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن
الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو قوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا
اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة او صلة الذي يجب
ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع
الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع
دخول حرف النداء على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله و
من ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي ومن اجل ان
حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال
ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما
ولا ذاهبا عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو وانما رفع
ذاهب بان يكون عمرو مبتداء وذاهب خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة

المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد
ولانه لو عطف عليه لكان خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم
الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا
فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد
ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نم انه يمتنع ان يقال الذي يطير
فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك
لكونها للسببية ايضا اذ معناه الذي يطير ويصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب
وايضا لانه في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي يوكد ما قلنا
امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لعدم وجود الضمير في المعطوف فتبين
انه للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم
يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه
اي اذا عطف شيان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز
مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفرا وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا
كان المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد

والحجرة

والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد و
العامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه
ان حرف العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفرا الاستعمال
وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيه
كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيهما ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرا ونار
توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرء الاول والعامل فيه كل والنار الثانية
عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين وحجة المص في جواز العطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه
الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور متقدما على المرفوع
والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين
لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا لعدم
المانع ومن قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين
لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرو من هذا الباب فلا يجوز
العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل
الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد
بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيدا للاول قوله التاكيد تابع يقرر

امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر
امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع فلما قال في النسبة
او الشمول خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقررا
امر المتبوع في النسبة بل في تعيين ذاتها الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل
فلا شك في ان نسبة المجيء الى زيد بل شك في انه اي زيد من الزيدين فلما قلت
الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما
نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع
واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول ولو قال التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان
اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قايم
وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم فان زيد الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر
امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثانية وكذا ان الثانية في ان
ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي فح لم يتوجه
الاشكال قلنا لا نم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي
ومعنوي ولا محيص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير

في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى
شيء او نسبة شيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع قوله وهو
لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ
كلها اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتوكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو
يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف ان ان زيدا قايم وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل بمثل
ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان
قلت ليس بلفظي قلنا فلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق
فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي عينه ونفسه وكلاهما وكله واجمع واكتع   وكلتاهما صح
وابتع وابصع اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما
وكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما
نحو نفسه نفسها انفسهم انفسهن اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع   انفسهما صح
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر و
المؤنث فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان

نفسها او انفسها وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها او الهندان
نفسها او انفسها وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى كلاهما
وكلتاهما اي التأكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر
وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم يستقل الواحد به
لا يجوز تأكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز ان يقال اختصم الرجلان
كلاهما لعدم الاحتياج للتأكيد ولعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام عن واحد
فقط بخلاف المجيء فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء عن واحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تأكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى
ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تأكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا
لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان
الواحد مباشرا للفعل والآخر دالا عليه فان لفظ المثنى في ان ظاهر المراد منه اثنان
في صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تأكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام
لامتناع صدوره عن الواحد ولم يتأكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد
فلم يحتج الاول الى التأكيد دون الثاني وللقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد
يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت
الفائدة وهو التعليم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانهم لم يطلقوا المثنى على الجمع

دالة

عندهم

عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما واذا كان
كذلك لم يحتج الى تأكيد المثنى في نحو الاختصام بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى
على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى بالخلاف الضمير في كله وكلها وكلهم
وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اي الباقي بعد الثلاثة وهو
كله واجمع الخ يقع تأكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف
الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع
اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية
كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النساء كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله بخلاف جاءني زيد كله اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا الشيء ذو اجزاء يصح
افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي
زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء
يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او
اقل او اكثر مشترى فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا
ولا حكما لم يجز تأكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التأكيد بما فيه شمول لما لا

اجزاله ولماله اجزا لايصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه
لا اجزا لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظ ولا حكما لانه لا يمكن مجي نصفه او ثلثه او ربعه
قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل ضربت
انت نفسك اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك
المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيده بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس و
العين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا
التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع
المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو
ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا
تاكيده بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما خص بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم
التباس التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع
اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة لها ترتيب في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك

الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع و
ابتع وابصع اتباع لاجمع كلكون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان وجايع
قوله ولا تتقدم اي ولا يتقدم اكتع واخواه على اجمع لكونهما توابع له خلافا لابن كيسان
فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع واخويه
بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له
اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار الاول و لا
تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تكرار الاول الا انه
غير حرف واحد في الاول لما يتجنبون عن التكرار في اكثر كلامهم قوله البدل تابع
مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه اي البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه نحو
سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع لجميع شامل التوابع
وقوله مقصود بالنسبة الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بالنسبة الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف
وان كان تابعا مقصودا بالنسبة الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله
وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول
الاول والثاني جزءه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد الاول م
اليه بعد ان غلطت بغيره هذه قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل

وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله
مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان
يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا
راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير
الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول حمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم
استدركته فقلت حمار والمراد من الغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل
ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان
نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة
والبدل ايضا على ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشرة وهو حاصل ضرب اربعة في
اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيدا اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام له رجل يد له رجل علم له رجل حمار له
ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه
رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له
زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية

كناصية كاذبة اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون
المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر النقصان
الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ومضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا او
يكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو
حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد
اخوك زيد راسه زيد علمه زيد حماره ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته
اياه ويد زيد قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه
ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه ويد زيد قطعت زيدا اياها وجهل
زيد كرهت زيدا اياه وكرهت حمار زيد اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته
زيدا ويد زيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا اعلم ان المضمر الذي يبدل
عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره
فان كان بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال
بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم من يكون المقصود بالنسبة اقل
دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل

بحث عطف البيان

فجاز ابدال الظاهر من الضمير المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول
ولهذا اجازوا ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمي واعجبتك
علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر ذريني ان حكمك لن يطاعا و
ما القيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من اليا، واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما
بدل الظاهر من الغايب فجايز سوا كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه
والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا وراسه وغلامه وحماره قوله
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع
يشمل جميع التوابع وبقوله غير صفة تخرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع
التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بابه ابو حفص عمر فعمر تابع
غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله من البدل لفظا مثل في انا ابن التارك
البكري بشر اعلم ان الفرق بين عطف البيان وبين البدل لفظي ومعنوي اما
اللفظي فمن مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فان بشر الو جعلته بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره
انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان
جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق
لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك

بحث المبني

ضمنه هو بدل

لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضافته لاسم فيه اللام واجريت
على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل
في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في الندا، يقول يا هذا زيد بالرفع
على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير
على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث
وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود بالنسبة هو الاول وذكر
عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد
بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني ما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل اي شابهه او وقع غير
مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف
والامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين
التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على
سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل اولا
لفظا ولا تقديرا اي وحكم المبني ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل في اوله لفظا ولا
تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح و
كسر ووقف اي القاب البنا، ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من

اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البنا ولم يجز ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبنى
عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة
لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد مهنا الا الالفاظ
قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والمركبات والموصولات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات وبعض الظروف اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة للى
اخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على
الافعال لانها ليست باسماء بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات هكذا قالوه وفيه
نظر بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان
بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغايب
تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى
بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب له لانه اعدلوا عليه
او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي تنازع الفعلين نحو
ضربني واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب
وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها
الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب فيها كما كان في الاسماء لوضعهم للمرفوع

لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل و
اما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثاني
المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل ما لم يستقل اي المنفصل هو
الضمير المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما
مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان
متصل ومنفصل والثالث متصل اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل
واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار
والمجرور والمضاف والمضاف اليه قوله فذلك خمسة انواع اي الضمير خمسة انواع
لازم لما ذكره مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون
المجموع خمسة قوله الاول ضربتُ وضربتَ الى ضربن وضربن اي مثال النوع
الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول لانه اورد
المثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت قوله الثاني انا الى
هن اي مثال النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت
انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله الثالث ضربني الى ضربهن و

انتى الى انهن اى مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل ضربنى ضربنا
الى ضربهن وانى اننا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب
بالفعل والحرف قوله الرابع اياى الى اياهن اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير
المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك الى اياهن قوله الخامس غلامى ولى الى غلامهن
ولهن اى مثال النوع الخامس من الخمسة وهو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلامك
الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم
والحرف فجميع المعنى الذى وضع الالفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون
لان الاول حصل من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم او المخاطب او الغائب
وعلى التقادير الثلثة اما المفرد او المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل ضرب الثلثة فى
نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر واما المؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر
فاذا ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين والثانى حصل من ضرب الخمسة فى اثنى
عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر لا يزيد على اثنى عشر لكون الالفاظ فى الواحد
المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث فى المتكلم اثنين فيسقط
اربعة المثنى المذكر والمؤنث فى المتكلم والمجموع المذكر والمؤنث والواحد المذكر والمؤنث
وكون المثنى المذكر والمؤنث فى المخاطب والغائب واحدا فيسقط لفظان اخران
فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة فى

اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضى
للغائب والغائبة اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد
الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعنى مثناهما
ومجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين
لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه قوله وفى المضارع
للمتكلم مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للمتكلم سواء كان
للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث لوجود قرينة دالة على من هو له واشار
بقوله مطلقا الى ما ذكرناه من الاقسام قوله وللمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع
المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين
والمخاطبين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغائب والغائبة اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفى الغائبة نحو هند
تضرب ولا يستتر فى الغائبين والغائبتين والغائبات والغائبين لدفع
الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة
مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او
متكلما لوجود قرينة دالة على الضمير وهى علامات التثنية والجمع او قرينة الخطاب

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

او قرينة التكلم لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع فحمل
المفرد عليهما لاطراد الباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة
والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف
فيهما ضماير بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير
المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل
لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا
اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا
واياك والشر وانا زيد قائما وما انت وهند زيد ضاربته هي اي التعذر
المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله
لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم
جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فايدة واما
بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون
عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير
مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا

نحو ضرب

١٠٣

نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى
والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا
لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب
والمجرور في العامل واما بكون الضمير المسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته
هي فهند مبتدا وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته و
ضاربته مسندة الى الضمير وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها
بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا الاول وانما وجب ابراز الضمير هنا لكون
الصفة اضعف من الفعل في العمل ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز
الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه
فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز
في نحو زيد عمرو يضربه هو ونحو هند زيد يضربها هي لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل ههنا اقوى لانه فعل وعلة وجود الابراز ثمة مجموع الامرين وهما ضعف العامل
وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا فلما فرغ عن تعداد الاسباب
الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك
الى قوله وهند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتنيك

واعطيتك اياه وضربتني اياك ثم

اي اذا اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف
فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربيكه واعطيتك
اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان
يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين
مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل
يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف
وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك
الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع
الفصل **قوله** والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا
وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي
او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل
فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم الانقص على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة **قوله** والمختار في باب خبر كان الانفصال اي جاز انفصال
خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو
الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال لاستقلاله
قوله والاكثر لولا انت الخ وعسيت الخ اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى

فالاكثر

فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الخ لكونه مبتدا او بعد عسى ضمير مرفوع
متصل نحو عسيت الخ لكونه فاعل عسى **قوله** وجاء لولاك وعساك الى اخرهما
اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الخ وعساك الخ فقال
الاخفش ان الضمير الواقع بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض
الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد
عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا
وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل ههنا **قوله** ونون
الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب
اي نون الوقاية مع الياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني
وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني لحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سمي
هذا النون نون الوقاية **قوله** وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير اي وانت
مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما
اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه
اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لشبهها
بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخريين على الاربعة الاولى

قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت لشبهها
بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما
لكونهما حرفين وجواز اتصال اليا بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويختار
ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين
وجواز اتصال اليا بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل اي
وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال اليا
بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات بحذف النون اي
في لعن فحمل لعل عليها لكونهما من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيهه بالفعل قوله
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل او بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا اي يتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق
وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة
تقول زيد هو القايم الزيدان هما القايمان الزيدون هم القائمون هند هي القايمة الهندان
هما القايمتان الهندات هن القائمات وكنت انت الرقيب ولن ترن انا اقل وانما
قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا ليفصل
بين كونه نعتا او خبرا اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا

لما قبلها

١٠٥

لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع
الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو اي وشرط اثبات هذه الصيغة
ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القايم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها
للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم
المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة
نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم
يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة
او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم
يذكره للعلم به لا لكونه ان شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا
معرفة قوله ولا موضع له عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند
الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت
فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض
العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل
ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم

ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين وا اقل قوله ويتقدم قبل الجملة
ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم
والاجلال لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا
يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة
مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى لا تعمى الابصار وانما يجب ان
يفسر هذا الضمير بالجملة لابهام المراد منه ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون
مفسر الشي بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب
العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قايم اى ويكون هذا الضمير
منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان
عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع
المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو
انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار
الضمير المنصوب والى هذا اشار بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا و
اتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف
هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه دلالة قوية مثاله قوله شعر
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ولم يجعل بقوله منصوبا عن شيء

والقصة صح
يوقع

لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض و
اما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا
جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه
لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم
حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة
اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظه ان بين اثنينا ومعنى
لدلالتها على معنى زايد على التاكيد الذي هو معنى زايد كالفعل والمكسورة لا تدل الا
على التاكيد الذي هو معنى زوايد والمكسورة المخففة وجد عملها في الظاهر كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف
على الاقوى ولم يجدوا اعملها في الظ فقدروه في الضمير كقول الشاعر في فتية كسيوف
الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله علم ان سيكون منكم مرضى
اى علم انه كل من يحفى مبتدا وقوله هالك خبره مقدم عليه والجملة خبر ان وليس كل
فاعل هالك لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع
لمشار اليه اى اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف
الشي تعريفا دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية
بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها

لا مابين ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين وللمؤنث
تا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي وللمثناه تان وتين واولاء بمد او
قصر اشارة لا لتعديدها فذا يشار بها الى المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى المذكر
حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي
يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى مثنى المؤنث حال الرفع وتين
اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث
عاقلا وغيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة
حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء قوله
ويتصل بها حرف الخطاب اي ويتصل باواخر اسم الاشارة حرف الخطاب ليدل
على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي
خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك
الى ذانكن وكذلك البواقي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر او اما مؤنث
وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث
فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل
مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب
خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة

في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة
الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك
للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد
وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك
مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك
للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما للقريب
فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك
غير مشددتين واولاك قوله واما ثم وهنا وهنا للمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة
للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان
القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد
وفي هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخيران فتحها وكسرها
مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد
انما بنيت الموصولات لشبهها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة
وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسندا او مسندا اليه الا مع صلة
وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء

الذي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل فقوله وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يتم
جزءا من الكلام الا مع الصلة فلا يتم بلا عايد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزء الكلام
لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج الى تعيينها لانها لم تكن لما بينه
وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم
تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى وانما وجب ان تكون صلته
جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها
فتحمل اخواتها الكن وما عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي و
غيرهما غير موضح للموصولات والصلة تجب ان تكون موضحة قوله والعايد ضمير له
هذا التعريف للعايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي العايد ضمير في
الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره ليربط الصلة بالموصول قوله وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا
تكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام في الجملة لكون
صيغته مثل صيغة لام التعريف فسبكت من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان تكون تلك
الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول
قوله وهي التي والذي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى و
اللذين واللائي واللاء واللاتي واللواتي ومن وما واية واي

واللاتي

وذو

١٠٨

وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام شروع في عدد اسامي
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر
حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف للمثنى حال الرفع
واللتين بالياء حال النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث
لغات اللاتي واللات واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة
او الساكنة في غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره الا
الاولى والذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما
الذي واللذان والتي واللتان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم
ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان للمفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو
الطائية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت
وذو طويت وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين
فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي
قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه
اذا كان مفعولا كقوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه
فضلة وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع

فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور وفيه
نظر لجواز كون المرفوع مبتدا او خبرا او يجوز حذفهما ولجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول العايد
المفعول كثر حذفه لانه قل حذف غيره **قوله** واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت
موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا
قلت الذي ضربته زيد وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بنا اسم
الفاعل او المفعول اي واذا اخبرت باستعانة الذي عن شي معلوم من وجه غير معلوم
من وجه اخر صدرت الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع
المخبر عنه ضمير العايد الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد
من قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في الاخبار
عنه بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية
ليمكن بنا اسمي الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك
كان الذي اكثر محالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذي في قوله واذا اخبرت بالذي
هو الذي واللذان والذين والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدا و
تاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما في مواضع وجوب تقديم المبتدا او في مواضع تاخير الخبر
قوله فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة في

تصدير الذي واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر
الاخبار عنه بالذي لانتفاء اللازمة وشرطه **قوله** ومن ثم امتنع في ضمير الشان و
الموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم
المشتمل عليه اي ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير
الشان في هو زيد قايم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار
ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع
وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار عن الموصوف اذا لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا
اخر مع الصفة نحو الذي جاءني هو زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر
عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير
مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل في نحو ضربي
زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع
تاخيره ان اعملناه (اي المصدر) في معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز
الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في رايت ضربك الذي رايته ضربك
اعلم انه انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخر المصدر مع معموله اما اذا اخر
مع معموله نحو الذي اعجبني ضربي زيدا فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال
في نحو ضربت زيدا قايما لامتناع ~~جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول~~ وقوع الضمير حالا

وكذا امتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه
ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار
عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه
بعين ما ذكرنا. قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة
وتامة بمعنى شيء وصفة اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا
نحو اعجبني ما صنعته وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية
كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في
غير العالمين كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء
اما بمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي نعم شيئا اي نعم
الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو ضربته ضربا ما اي ضرب قوله ومن كما
الا في التامة والصفة اي انواع من كانواع ما الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة
ولا صفة مثال الموصولة جاء من ابوه وطيب ومثال الاستفهامية من عندك
ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة
بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم تطع فانها بمعنى شخص
اي الخلعة

وان شان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه ومن بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد
يستعمل لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره
والمذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين او استفهاميتين لتضمنهما معنى
الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما
الى الصفة والصلة قوله واي واية كما الا في التامة اي عدد انواع اي واية كعدد
ما الا في التامة فان اي واية لا يقع تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهم عندك
والشرطية ايهم تكرمه اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة
ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة وحدها
الا اذا حذف صدر صلتها اي اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع
الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة او حذف صدر صلتها فانها تبنى ح
اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما
اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها
وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلتاكد شبهها بالحرف
من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما
الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اي في ماذا صنعت وجهان

لكن نادر

عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ والموصول
مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال
وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان
ما ذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا
في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما
موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء
محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا رويدك
اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اي اسماء الافعال اسما بمعنى امر المخاطب او بمعنى
الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت
لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس
كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق اي فعال على
انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجي فعال
بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه لكثرة مجي فعال بمعنى الامر في الثلاثي
دون الرباعي فقوله فعال مبتدا وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة
او علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فسق
بمعنى يا فاسقة بني القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل

في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا او مصدرا منصوب
على الحال وصفة عطف على مصدرا قوله مبني لمشابهته لنزال عدلا وزنة وعلما للاعيان
مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار
قوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند
اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني
تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بنائه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي
بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما
مؤنثا معدولا فوجب ان يعرف ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر اما بناء
ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسرة في الاحوال
الثلثة وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال
المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا والقايل ان يمنع
ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجواب سيبويه
قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب يؤنث بعض المياه فيقول ماءة فلان ويؤنث
بعض الكواكب فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير
قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهايم فالاول كغاق
والثاني كنخ اي الاصوات اسم حكي بها عن اصوات كغاق حكاية عن صوت الغراب

المركبات

او صوت بها للبهايم نحو نخ لاناخة الابل وفاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب
وهو التركيب الذي يتصرف فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال
قلت غاق او كتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى
غاق قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركبات كل اسم مركب من
كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بناء اجزائه او احد
اجزائه التركيب وقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس
بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا او غلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب
اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معرب او كلا منا في
المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل نفطويه قوله فان
تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما الا اثنى عشر اي فان
تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزءان كخمسة عشر و
حادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنا عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة
وعشرة وانما اورد المثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي
يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر

وجوابه انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كان
معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر
فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر
الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لان اعرب الجزء الاول منه وبني
الثاني فانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه
لئلا يؤذن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون
قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اي وان لم يتضمن الجزء
الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة
بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما
قال في الافصح لان فيه ثلاث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال
في الافصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف
اليه للعلمية والتانيث والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني واعلم انه لو قال والا اعراب الثاني لئن لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو
عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجوابه لئن كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب
وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية
وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع متسترا في كلام متكلم اما لجهله بها على

المخاطب او نسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء وقع مفسرا في كلام
متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا كذا في كونه للعدد قوله كم وكذا للعدد
اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام
والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن المبني لان اصله
ذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا
لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملوه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكونه
بمنزلة ثلثمائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدا وما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتدا
وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعرب لا يب عده والاولى عندي
ان يكون كذا مبتدا ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف لكذا قوله وكيت
وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين
موقع المبني وهو الجملة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اي
مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور ومفرد ومجموع اي مميز كم الخبرية
مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا
فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما اي وتدخل
من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها

قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام
والانشاء التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفهامية
وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدا او خبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضائهما
صدر الكلام وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين
اي كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب
بذلك الفعل حسب ما يقتضي العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت
وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوم صمت وكم يوم صمت قوله
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهو
كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت
فهو وغلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدا ان لم
يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا
لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع
في ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام وخبر مبتدا
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا

والاخلا قوله وكم اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط
نحو من وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل
عنهما بشيء اخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب
اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر
امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شانه ما ذكرناه
ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه
اضربه ومن قام قوله وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه
اي وجاز في مثل تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه
بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم للاستفهامية فكانه سئل عن كمية اعداد
خالاته وعماته والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لانه بعده فعل مشتغل
عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس ظرف قوله فدعاء
قد حلبت علي عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة لها وقد حلبت
علي عشاري خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب
على الظرف ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره ومميزه ظرفا او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو
جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فان نصبت عمة

فدعاء قد حلبت علي عشاري

نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما
تابعين لها قوله وقد يحذف مثل في كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف
مميزها اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا
سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية ديناره ودرهمه ونحو كم ضربت في الخبرية اي
كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر
او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا ما بعده خبره قوله الظروف منها ما
قطع عن الاضافة كقبل وبعد والمراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع
منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة
ونوي بها فانه يبنى لكونه مشابها بالحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف
المنوي ويبنى على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة
لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه من غير
التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء
مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه
في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور
في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجري

الحميم

مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في
البناء على الضم للعلة المشتركة فيه وانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير لان في ليس
غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا واورد ههنا المشابهة قبل وبعد قوله
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اي ومن الظروف المبنية حيث
ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اي ومن الظروف المبنية حيث وانما بني لمشابهته
الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه ولا يضاف الا الى جملة لانه موضوع لمكان يقع فيه
النسبة وتلك النسبة لا تحصل الا بالجملة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقول
جرير اما ترى حيث سهيل طالعا فالقياس اعراب حيث ح قوله ومنها اذا وهي
للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة
فيلزم المبتداء بعدها اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو
المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك
اختير بعدها الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك تحتاج
الى جواب وجوابه اذا عامله فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية
اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان اي للوقت المجرد عن معنى
الشرط فيلزم المبتدا بعده اي يقع الجملة الاسمية بعده وفرقا بين اذا هذه وبين اذا
للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فحضر السبع

عجزه نجما يضئ كالشهاب ساطعا

واقف

واقف وهذه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المص
انه ظرف معمول لما دل عليه اذا من معنى فاجات كانك قلت فاجاة زمان السبع واقف
اعلم انه لو قال ويقع المبتدا بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان
الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله
ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان
الماضي سواء دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد
واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما يفرق بينهما
وقد يكون اذ للمفاجاة كما اذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ
دارت مياسير فبين ظرف مكان وما زايدة والعسر مبتدا خبره محذوف وهو موجود
وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود
والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل
دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان
الا على سبيل البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي ومن
الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كانا للاستفهام او للشرط نحو
اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام
او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي متى لظرف الزمان في الاستفهام

لما مضى

والمستقدر اذ به خبرا او ارضين به

نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية واذا ان
متى للزمان المبهم ولما لم يتحقق وقوعه واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا
يقال اتيك متى احمرّ البسر ويقال اتيك اذا احمر البسر وبُني متى لتضمنه همزة الاستفهام
او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان وهو
لظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام
قوله وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف
زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظرف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسئول
عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع
فيليهما المقصود بالعدد اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول
المدة التي هي المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما الذي هو صح
المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون
جوابا لكم نحو ما رايته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ قوله
وقد يقع المصدر او الفعل او ان او انّ اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رايته بعدهما صح
مذ سفره او الفعل نحو ما رايته مذ سافر وان مخففة نحو ما رايته مذ ان سافر وانّ
الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر قوله فيقدّر زمان مضاف لازم لما ذكر

اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه
ليكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر
وانما حذف للعلم به وح يكون بمعنى اول المدة قوله وهو مبتداء ما بعده خبره
خلافا للزجاج اي مذ ومنذ مبتدا في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما
معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع
تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعده الا اذا جعل مذ ومنذ مبتدا ولا مانع
عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة
غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي فانه يجعل معهما
نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ولدى منها ولدن
وقد جاء لَدُن ولَدْنِ ولُدْن ولَدْ ولُدْ ولَدُ اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن
وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لَدْن بفتح اللام والدال وسكون
النون ولَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال
وسكون النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال و
لَدُ بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لدى الذي وضعه وضع الحروف
ثم حمل عليه اخواته وحكمها الجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد ولكن نصبت

العرب غدوةً بلدن خاصة تشبيهاً لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع كما

الفرق بين عند ولدى انه اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا

عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سوا كان المال حاضرا عنده او لم يحضر

فعند اعم استعمالا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن

الظروف المبنية قط بتشديد الطا للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق

نحو ما رايته قط وعوض للمستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا

افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من ساير الظروف لعدم ظهور

في فيهما متضمنا في او لتضمنهما لام التعريف قوله والظروف المضافة الى

الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح

نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ

لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة هي الفعلية لعدم جواز بنائها

عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو متهم عند الاولين لان الجملة مبنية سوا كانت

فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها

لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه

قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح

اذا اضيفا الى ما مثل قيامي مثل ما تقوم او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى ان نحو قيامي المصدرية م

مثل

١١٧

مثل انك تقوم لما كلتهما الظروف المضافة الى الجمل نحو اذ وحيث وبجواز اعرابها

لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما ولم يكونا من الظروف لكونهما

شبيهين للظروف من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة بحث المعرفة والنكرة

المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام

او النداء او المضاف الى احدها معنى قوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه

يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني

الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى

احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى

وانما قال معنى اذا اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه كاضافة لانه في

اسم الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها وفي قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه

نظر فانه ان اراد به التعيين الشخصي خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد

وثعالة للثعلب فان كل واحد منهما علم وليس دالا على شخص بعينه وان كان مراده

بالتعيين مطلق التمييز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرات

وضروب الافعال والحروف فان كل واحد منها دال على شيء بعينه لا يشاركه

غيره من المسميات واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما التعريف الجنس نحو

اهلك الناس الدينار والدرهم واما التعريف استغراق الجنس كقوله تعالى ان

فانه غير مرفوع المحل لانه فاعل لم يمنع م

الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات واما للعهد بان يذكر منكور
ثم يعاد ذلك المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق
معهودة بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب
وقدم قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله ما وضع
لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير المعارف
لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد
وعمرو اذا خوطب به وبقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك
نحو زيد اذا اسمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد
بل باوضاع اعلم ان فيه نظر لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب
غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن
معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب
غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه
مخاطب لتميزه عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء
معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد
من غير الرجال فان قيل مثل انت ورجل مشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما

لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي
تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه موضوعا للمعين واعلم ان جوابه مبني على عرف
واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمن يخاطبه زيدا كان او عمرا
وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا
عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير
الذي استعمله اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون المعنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جايز استعماله في شيء اخر وحينئذ لا يتوجه
الاشكال واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه
غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبر ابتداء محذوف ولا يجوز جره لان ذلك
الشيء الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر
المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان
الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات
ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف
اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط قوله النكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء

مبحث اسماء العدد

شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد
من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل **قوله** اسماء العدد ما وضع
لكمية احاد الاشياء اصولها اثنتا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف
اى اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية احاد الاشياء اى المعدودات فالواحد
والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع
مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشيا لانه لا
يمكن تقدير جميع الاشيا بالذراع وفيه نظر لانه لا يتقدر جميع الاشيا بالاعداد والحق
ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشيا بالذات فلا يشكل بالذراع لان الكمية
عارضة له لانه فرض واحد واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة ومن واحد الى عشرة
ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية لا الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية
نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرون والوف ومأت واما بعطف نحو احد وعشرون
واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو **قوله** فتقول واحد واثنان وواحدة
واثنتان وثنتان ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر هذا بيان استعمال هذه
الاعداد اى تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمونث وهو جار
على القياس وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمونث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة
رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود

الذ

المذكر جمع مهنا فيكون مونثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا الحق للمذكر لم يلحق للمونث
فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات اولانها اكتسب
التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب
اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب اذا اريد المذكر ومن قال ثلث دواب
لما جرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعل من دب يدب
وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير
ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر
واجرى الدابة مجرى معرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى لان
الواحد ابن عرس وابن اوى وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء
اريد بها الرجال او اريد بها نسبا وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث
طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما **قوله** احد عشر اثنى عشر احدى عشرة
اثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا
للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة للمونث اما الجزء الاول فقد جاء التركيب حال م
لمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث
الجزء الثاني في المونث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعلة

تذكيرها في اخواتها قوله وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة
وتميم بكسر الشين اي تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى
تسع عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء
الاول والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا يلزم
اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين في عشرة او سكونها لئلا يجتمع
توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في اخره فتحة قوله وعشرون
واخواتها فيهما اي تقول عشرون واخواتها اي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر
والمؤنث نحو عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة قوله احد و
عشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين
على ما دون العشرة وهو من واحد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت و
تعطف على عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمؤنث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
اي تاخذ احادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم تركب الاحاد مع العشرات في العشرين

واخواتها كما ركبت الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها
علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله مائة والف
مائتان والفان فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان
والالاف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله ثم
بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت
من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس
نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما
دون المائة وتعطف على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل
ما دون المائة على ما عرفت ودون المات على ما عرفت وتعطف المات على الالف
وما دون المائة على المائة وتقول الف ومائة واحد وعشرون والف ومائة واحدى رجلا م
وعشرون امراة ولم يجر هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل
لكون الاكثر معلوما قوله وشذ ثماني عشرة بفتح الياء وجاء اسكانها وحذفها شذ
بفتح النون شذ اذ اشارة الى مخالفته لاخواته لان في اخر الاسم الاول من المركبات
من احد عشر الى تسعة عشر يبنى على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب
وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا
على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على

الياء وحذفهما مع فتح النون وهو شاذ **قوله** ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع
لفظا او معنى لما فرغ من كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات
فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة
رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن
فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع لشئ ليوافق العدد المعدود ولكونه اياه في المعنى انما
ابتدأ بمميز الثلثة لعدم مجئ المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به **قوله** الا في ثلث
مائة الى تسع مائة وكان قياسها مأت او مائين استثناء من قوله ومميز الثلثة
الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة
الى الجمع في ثلث مائة الى تسع مائة لا لفظا ولا معنى لكن المائة موضوعة لعقد
معين ولا شئ من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مائين ان اريد المذكر
العاقل والى مات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود
الكثرة فيها فاشبهت الجمع **قوله** ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
ومفرد اما النصب فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان
كل تنوين حذف لغير اللام والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بشبه نون الجمع
في عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع **قوله**
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض ومفرد اي مميز المائة والالف

يقل

ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفرد
لحصول الغرض به وانما لم وجمعها كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة
فلا يقال ثلث مأت الى تسع مأت بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل **قوله** واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتأنيثه كالشخص المطلق
على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى
وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير
العدد مراعاة للمعنى وتأنيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس
وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى **قوله**
ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ تمييزه عنهما نحو رجل ورجلان لافادته
النص المقصود بالعدد اي ولا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء
بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا
يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على التعيين و
لا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما
قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتأكيد **قوله** وتقول في المفرد من المتعدد
باعتبار تصيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اي تقول

مفعول القول ١٢

للواحد من الشى الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتدا بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا منه كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا هو مصير الثلثة اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة **قوله** وباعتبار حاله الاول والثانى الى العاشر والاولى والثانية الى العاشرة عطف على قوله باعتبار تصييره اى وتقول للفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف اعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده و لانه اسم فاعل بمعنى مصير **قوله** والحادى عشر والحادية والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اى اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار

عشرة

حالة

١٣٣

حاله الحادى عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث **قوله** ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها اى ومن اجل انه يقال الثانى والثالث باعتبارين قيل بالاعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين اى اضيف الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق منه بواحد ليمكن تصييره مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم الفاعل من ثلثتهما وقيل بالاعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد ما وللعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثية **قوله** وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثانى لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة **قوله** وان شئت قلت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادى احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب ويبنى

بحث التذكير والتأنيث

والتذكير

الجزان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما **قوله** المذكر والمونث المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه انما عرف المونث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمونث اسم فيه علامة التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء وتقديرا وهو التاء في نحو ارض لردها في التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المونث اي المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **قوله** وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اي علامة التانيث التي تلحق الاسم المونث ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المونث والابنية التي تلحقها الالف المقصورة فُعلى كحُبلى وفَعلى كاجلى وفُعلى كشُعبى وفَعَلى كسَلمى وفَعْلى كذِفلى والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة كصحراء ونفساء وكبرياء وفعلاء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك **قوله** وهو حقيقي ولفظي فالاول

فالحقيقي

ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين اي والمونث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة بازائه الرجل وناقة بازائه الجمل والمونث اللفظي بخلاف المونث الحقيقي وهو المونث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كانت فيه علامة التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو

٧٠

عين وكل عضو زوج الانادرا والمونث اللفظي المضاف الى المونث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة ونحو اعجبتني شيء هند او فعل نحو اعجبتني مشي هند او صفته نحو اعجبتني حسن هند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة والاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث بفعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم ان المراد باللفظي ههنا غير ما اريد في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعل مقابلا للحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المونث الحقيقي وجعل في باب ما لا ينصرف مقابلا للمونث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن **قوله** واذا اسند الفعل اليه فبالتاء اي اذا اسند الى المونث الحقيقي او الى ضمير المونث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمونث الحقيقي جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سموا امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المونث الذي ذكرنا **قوله** وانت في ظاهر

غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث غير
الحقيقي وفي تذكيره نحو طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل
الى ظاهره وبين ما اسند الى مضمره لان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده
والثاني نحو موعظة جاءت من غير التانيث جاز ان يظن ان الفاعل غير ضمير المتقدم
وانه شيء اخر ينتظر لان اصل الفعل اسناده الى اللفظ الذي بعده واعلم انه يلزم
من قوله ان يجب ان يقال طلحة جاءت ويجوز ان يقال جاءت طلحة مع كونه اسم رجل
لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور **قوله** وحكم ظاهر الجمع غير المذكر
السالم مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي اي وحكم الجمع غير المذكر السالم اذا كان
فعله مسندا الى ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره
في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال وقوله مطلقا
اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا او غير حقيقي بقوله جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات
فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الفعل اجرا الباب
الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على
اعتبار التانيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد
الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال

جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه **قوله**
وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا اي وتقول اذا كان الفعل
مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما
قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز
ان يقال الزيدون فعلت لما مر **قوله** والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا
كان الفعل مسندا الى ضمير جمع المؤنث عاقلا كالنساء او غيره كالعيون او الى
ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع غير
مذكر عاقل تقول النساء والايام والعيون فعلت وفعلن **قوله** المثنى ما لحق
اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة اي المثنى اسم لحق بآخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه **قوله** ليدل
على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين خلافا لك
قران ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان والمراد بالمثل
في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين

والعمرين وجوابه لا نم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق عمر على
ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل القمران والعمران الا ان كون الشيء
مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التسمية وقد
لا يكون كذلك قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت
واوا والا فبالياء اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل
الياء نحو القاضي الحق اخره الف او يا ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان
والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين و
هكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان
في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المص هذه الانواع للعلم بحكمها من
الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت
الفه واوا لامتناع اجتماع الفين ولكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في عصا
وان لم يكن كذلك قلبت الالف يا اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف
من الواو وذلك اما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول على
ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول ملهيان عن ملهى لكثرة
حروف الكلمة ولكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن يا تقول
اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه بدلا عن يا ولا واو نحو حباريان

في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن يا كقولنا فتيان في فتى
والثاني ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في متى قوله والممدود
ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث قلبت واوا
والا فالوجهان اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث واما لا اصلية
ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية تقول في قراء
قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين
الاصلية تقول في صحراء صحراوان وتثبت اختصاص القلب بالواو ولان
مناسبتها للواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظ واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها
غير زائدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف
نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف
نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى للاضافة الى الاسم لئلا يوذن بالانفصال
قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اي ويحذف تاء
التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها

حد الجمع

في غيرهما لشدة اتصالهما بالكلمة وانما حذف فيهما لانهما لما لم يتفرقا كان
المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في
وسطهما **قوله** الجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما
فقوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفرده لعدم
مفردها وبقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان
لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته
في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كالحمار وحال
كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد
بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم و
اللام وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع
في اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفرده
ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زايدة فلو قال ما دل على احاد بحروف مفرده
لكفى اللهم الا اذا وجدت دلالة من غير القصد والارادة واعلم ان الاولى ان يتعلق
بحروف مفرده بدل لا بمقصوده **قوله** فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح
لازم للحد المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم

دلالتها على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز
اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ويجوز ان يقال عندي
ثمنه ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان
جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه لكن
تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا
فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب **قوله** ونحو فلك جمع
اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك
المفرد على وزن قفل والجمع على وزن بلق **قوله** وهو صحيح ومكسر اي
الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول
فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا
قوله فالصحيح للمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع مذكر نحو زيدين جمع زيد
واما جمع مؤنث نحو زينبات جمع زينب **قوله** المذكر ما لحق اخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر
منه اي الجمع المذكر السالم اسم لحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما
قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من
جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها راكبا

وبعضها مبنيا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل
مهنا فحينئذ استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به لحق
اخره هذه الحروف من غير تغيير **قوله** فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت
مثل قاضون وان كان اخره مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا
مثل مصطفون اي فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء
قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان
اولى لان في اخر مفرده ملفوظة وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس
في اخر مفرده ياء ملفوظة وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين
قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لا يرد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها
نعم في اخره ياء مقدرة ولهذا لم يجر الاعراب على الضاد في قاض قوله وان
كان مقصورا اي ان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع مقصورا نحو مصطفى
حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاء مصطفون اصله
مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره واعلم انه لو قال

مثل المصطفون لكان اولى لما ذكرنا **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل وان كانت صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا
فعلان فعلى ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء
التانيث مثل علامة اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما
صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا
وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع
هذه الثلثة كالعينين او اثنان منها كالمرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم
يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا
عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين
افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افضل التفضيل بهذا الجمع نحو الافضلين
ولا يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة واشار اليه بقوله
وان لا يكون بجمع افعل فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر الثالث ان لا يكون
فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان هذا وبين
فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى وهو فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى بل فعلانة
والثاني يجوز جمعه بهذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله

ان يكون
مثل احمر حمراء
المذكر
مثل سكران سكرى

ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلا الرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمونث
نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون
في المذكر وجريحات في المونث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم
الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمونث فيلزم مزية الفرع على الاصل
وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل
والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما بهذا الجمع لعدم استواء المذكر والمونث فيهما
ح لدخول تاء التانيث عليهما للمونث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى
محلوبة وكذا القول في مفعال ومفعيل وفي كل ما يراد فيه المبالغة بادخال تاء
التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة وضحكة وضحكة لانه
يستوي فيه المذكر والمونث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المونث وهو
عطف على فعلان فعلى اي ولان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المونث والخامس
ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مونثا ح وشرطه ان لا يكون
مونثا واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله مذكر يعقل
فعلى ان يذكر وههنا الدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى
فقط او للتاكيد **قوله** ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع
بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو ارضين وسنين

جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والقلة والحرة اي ارض فيه حجارة سود
والثبة وما اشبهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهو كونه مذكرا علما عاقلا
فلا يكون الشروط المذكور شروطا والا لزم انتفاؤه عند انتفائها واجاب عنه
المص بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها وجعلوا الواو و
الياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في
اوز وارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة وهو في غاية السماجة
قوله المونث ما لحق اخره الف وتاء اي جمع المونث ما لحق اخره الف وتاء
اي جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم الحق اخره الف وتاء نحو قايمات
ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث زايد وليست من اصل
الكلمة **قوله** وشرطه ان كانت صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو
والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا
اي الاسم المونث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان
صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان فشرطه ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل ولم يجز جمع حمراء وسكرى
وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع

جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لايكون مجردا عن حرف التانيث
نحو حايض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للتفرقة
بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل
حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة
وطامثة وجمع على حايضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف
والتاء مطلقا من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات
وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل
نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال و
افراس اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في
جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك
مفرد كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال قوله
جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما دون ذلك جمع
كثرة هذه قسمة الجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي
يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس
جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء
واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما
عدا جمع القلة الذي ذكرنا جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق
لان الفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لابد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق
كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث
شامل لغيره نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه
فالمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من
الثلاثي سماعي وفي غيره قياس اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يتجاوز الى
اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعل
تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
وكذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو
اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعالا
نحو استخرج استخراجا ومن تفعلل تفعلل وتفعال نحو تملق تملقا وتملاقا ومن
فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن يقولون قيتالا
ومن فعلل فعللة وفعلالا نحوه ومن افعلل افعلالا ومن افعال افعيلالا ومن
افعوعل افعيعالا نحو اغدودن اغديدانا قوله ويعمل عمل فعله ماضيا و

غيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى
غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر
اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد عمله بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا **قوله** ولا
يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو
لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك
لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه **قوله** ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في
المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره
في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية
الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل **قوله** ولا يلزم
ذكر الفاعل اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب عمرو والا لزم الاضمار
فيه اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين انه لا يجوز **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول اي ويجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله
تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا
كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتياج الفعل وشبهه

٢

الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل ان عمله منونا اولى وليته انه في اكثر شبهه للفعل لكونه نكرة كالفعل
قوله واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل
ولقلته تعذر تقديره بان مع الفعل لانه كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا
يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل **قوله** فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان
غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك
ضربا زيدا لمن رفع السوط فالعمل في زيد للفعل وهو ضربت وهو ظ وان كان بدلا
من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان
يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نايب عن الفعل ويمكن
ان يكون فعال معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون
المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا **قوله** اسم الفاعل ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام
الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل
وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء

كان م

الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قايم بهما وبقوله بمعنى الحدوث
خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله
وصيغته من مجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة
وكسر ما قبل الاخر مثل مخرج ومستخرج اي صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي
على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه
بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء
كان ما قبل اخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر
الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفح فهو ملفح واعشب
المكان فهو عاشب وارس وورس فهو وارس وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله
بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة
ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد
فان ضاربا مثلا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين
ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال والاستقبال
ليتحقق مشابهته له من حيث الزنة لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو
المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما

من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني
الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على
الهمزة او حرف النفي لانه ح يتقوى بذلك على العمل اما في الصور الثلث الاول
فلانه مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه
وهو مذكور ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى واعلم
انه لو قال وبشرط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف
او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فقط واما بالتصغير فلانه
وصف في المعنى فلا يقال ضويرب عمروا ولا ضارب ظريف عمروا اللهم الا
ان يكون المصدر متقدما على الصفة فيقول هذا ضارب زيدا الظريف وامثلة
عمله بهذه الشرايط زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم ابوه
وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان كان لازما يكون
لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول وان
كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول به والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا او حكاية
حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا

وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال قوله فان كان للماضي وجبت
الاضافة معنى خلافا للكسائي اي اسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي وجبت
اضافته الى معموله اضافة معنوية لانه غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر
معموله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال و
الذي يصحح جواز مررت بزيد ضاربك امس قوله خلافا للكسائي اي وجبت
اضافته خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله
جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي
نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله
فان كان له معمول اخر فبفعل مقدر اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي معمول اخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر وكذلك
ان كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل
العلماء امس وكذلك اذا كان له ساير الفضلات قوله فان دخلت اللام
استوى الجميع اي لئن دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي
والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ح وعدل عن صيغة الفعل

الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الان او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب م
وعليم وحذر مثله اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي
ليس للمبالغة في العمل وشرايطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروا
الان او غدا او زيد الضراب ابوه عمروا الان او غدا او امس وامثلة ما وضع
للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتدا ومثله خبره قوله والمثنى و
المجموع مثله اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول
الزيدان ضاربان عمروا الزيدون ضاربون عمروا الان او غدا وتقول
الزيدان هما الضاربان عمروا والزيدون هم الضاربون عمروا الان او غدا
او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربتين وضاربات وضراب وضرب زيدا وانما عملا وان لم يكونا
على وزن الفعل اطراد الباب المثنى والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع
العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف نون تثنية اسم الفاعل وجمعه
ال لم المعرفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعدهما تخفيفا او لاستطالة
بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب الحافظوا عورة العشيرة

بحث اسم المفعول

لاياتيهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض بحذف النون عند الاضافة لانه
معلوم في باب المثنى والمجموع ويعلم منه انه لايجوز حذف النون مع العمل في غير
التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة **قوله** اسم المفعول ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه اي اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل
فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لايسمى اسم المفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن
وقع عليه خرج عنه غيره **قوله** وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره
على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي
المجرد على وزن المفعول غالبا وبه تسمى لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل اي بميم مضمومة وبفتح ما قبل الاخر لفظا نحو مدخل من
يدخل او تقديرا نحو مختار ومحمر به **قوله** وامره في العمل والاشتراط كامر
الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما اي وامر اسم المفعول في عمله عمل
فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم الاشتراط كونه بمعنى
الحال والاستقبال مع الالف واللام وعليه فان مضروب يعمل عمل يضرب ومعطى
يعمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الان او غدا وزيد

المضروب

بحث الصفة المشبهة

المضروب غلامه الان او غدا او امس ومن جملة شرايط عمله ان لايكون موصوفا
ولا مصغرا لما ذكرنا في اسم الفاعل **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به بمعنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتقات
من فعل فانه لايسمى صفة مشبهة وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول واسم التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه
اسما الزمان والمكان والالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم
وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل والقايل لمن يقول لا نسلم انه يخرج
بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على
نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب
وشديد اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة
ايضا على حسب السماع تقول في حسن حسن وفي صعب صعب وفي ظرف ظريف
قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من
غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد
حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن تشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما كا

بمعنى ثبوت الفعل

ذكرنا في اسم الفاعل قوله وتفصيل مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها
مضافا او باللام او مجردة عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع
ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة
تشبيها بالمفعول وفي النكرة بالتمييز والجر على الاضافة اي وتفصيل مسائل
الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين
فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع
او منصوب او مجرور فتصير المجموع ثماني عشرة مسئلة حاصلة من ستة في ثلثة
والمرفوع منها ستة والمنصوب منها ستة والمجرور منها ستة فالرفع في المرفوعات
الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه
بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة
قوله وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه
الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة
الثمانية عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وجره وحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه اي اثنان من هذه

والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره
والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره
صح صح

الوجوه

الوجوه الثماني عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه
بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام للنكرة قوله
واختلف في حسن وجهه اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه
فقال قوم انها لا يصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال
قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكن الحسن اعم من الوجه قوله
والبواقي ما كان ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير
فيه قبيح اي والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلثة
احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائلها
حسن وجهه برفع وجهه وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه معا بتنوين حسن
ونصب الوجه وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب
والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان
فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج
اليه ومسائلها حسن وجهه بنصبه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها
قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه
حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى
رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف اشارة

الى ضابط تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقرير ان الضمير
المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت
بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفة
كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان
لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل **قوله** فتؤنث وتثنى وتجمع اى اذا تحقق وجود
الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع
بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف فيها تقول مررت بهند الحسنة
الوجه ومررت برجلين حسنى الوجهين ورجال حسنى الوجوه لوجوب الوجه
مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا
لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا
كان ما بعدها مرفوعا فالمسئلة لا يكون فيما بعدها اى في الوجه فيستتر لنا ضمير اولا
يكون فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا
او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها
ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد **قوله** واسم الفاعل و
المفعول غير المتعديين مثل الصفة في ذلك اى اسم الفاعل الغير المتعدى

واسم المفعول الغير المتعدى الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست
عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة
انما هو لتشبهها باسم الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى فنقول
زيد قايم الاب ومضروب الاب وبنصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما
قيد اسمى الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه
المسايل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسايل وقلنا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني
لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان
ابيه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في
المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف
اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول
لهما فلا يحصل الالتباس **قوله** واسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف
مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة لانها

ليست لموصوف قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل
ليتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل اخبك الشاتين وابلا
من حيث الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل
على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط بناؤه
اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الا
ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن ولئن حذفت
الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج اوكثير الاستخراج
اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واحرى لانه ليس مبنيا من ثلاثي
مجرد فاذا لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون ولا عيب
لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس اي وشرطه ايضا مع كونه
ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل
نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالاخر الا ترى انك
لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد حمرة ام زايد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب
هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا وللقايل ان يقول
يشكل ذلك بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق افعل

التفضيل ويمكن ان يجاب عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى
منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن قوله
فان قصد غيره توصل اليه بمثل اشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا واكثر هو
بياضا واقبح عما اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج
وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور
توصل الى التفضيل بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واقبح
واكثر مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عما
فالمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب قوله و
قياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول
لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل
لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان
المبالغة في الفاعل انسب منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول
قوله وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشغل واشهر اي وقد
جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل
واشهر واعرف وغيرها قوله ويستعمل على ثلثة اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد

افضل الآن يعلم اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون
مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه
فاذا لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل
عليه ولا يشكل بمثل قولهم ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه
قال ولست بالاكثر فيهم حصى كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز
ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه
الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من يضاف اليه وح يشترط فيه
ان يكون منهم اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد زيادة على من يضاف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة المضاف
اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر
وبالعكس ولا الخز الين الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان
ولا بد من دخول المضاف اليه الناقص لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل
فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم

اليه اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن
اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى
يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه ان من جملة المضاف اليهم
يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين
قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني
الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على
ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل بلدته
قوله فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اي لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد — احسن م
به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لا يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد و
المطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال
نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه مشابها
لافعل من من حيث ان ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو
زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند
فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا
لافعل من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثالث

والمعرف باللام فلابد من المطابقة اي واما المضاف بالمعرفة الذي
وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلابد فيهما
من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة
وهو عدم مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما
ظاهرة قوله والذي بمن مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل
الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لضرورة من كالجزء منه و ح
لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق
علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم
جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه قوله
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء هو في المعنى لمسبب مفضل
باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر
الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل منه
باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا
التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل

باعتبار

باعتبار الرجل ومفضل باعتبار على نفسه غير الرجل اعني عين زيد حال
كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور
لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على
التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذه
الشرايط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى
حسن مع انهم لو رفعوا بالابتداء فصلوا بينه وبين معموله
باجنبي وهو الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد
هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل
ح لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في المثال المذكور وهو احسن لكان
خبر المبتدا والكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في عينه
الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه عبارة اخرى
اخصر من الاول مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في

عينه الكحل من عين زيد قوله فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل نحو ولا ارى كواد السباع حين يظلم
واديا اقل به ركب اى ولئن قدمت ذكر العين على اسم التفضيل
جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل اى ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو
وهو مثل انشده سيبويه مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأيّة واخوف الا ما
وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادى السباع على افعل التفضيل
وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى فى محل النصب بانه حال وعامله مررت
وكوادى السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية
حال عن وادى السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله
ولا ارى ولئن جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادى السباع حالا من
واديا او متعلق بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل
اقل وتأيّة تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما فى
قوله الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير
اخوفا وتمييز بمعنى سرى فيكون صفة واقعة موقع المصدر

قوله

بحث الفعل

قوله الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى
شامل للكلم الثلثة وقوله فى نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم
وينبغى ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل
الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكورة فى حد الاسم قوله ومن خواصه دخول قد و
السين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث ساكنة ونحو تاء فعلت فقوله من خواصه اشارة
الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول الفعل والاخيران
باخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا فى
الفعل وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين
الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه
فى الفعل عوضا عن الجر فى الاسم وانما اختص التاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها
لتدل على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد تاء التانيث بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم
وانما اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضمير المرفوع المتصل البارز لامتناع ثبوت الضماير
المرفوعة المتصلة البارزة فى الاسماء والحروف اما فى الحروف فظ واما فى الاسم
فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين فى المثنى والواوين فى الجمع فلم يتصل فى
الواحد ايضا اطرادا للباب قوله الماضى ما دل على زمان قبل زمانك اى الماضى
فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل

لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا
ينتقض بمثل لم يضرب ولن ضربت ضربت وزوجت وبعت انت والمراد بما هو الفعل
لئلا ينتقض مثل امس ولم يصرح للعلم به **قوله** مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا مثل ضرب او تقديرا نحو رمى
او خبر مبتدا المحذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لانه
اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت
لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه
لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد
حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف قوله ما اشبه الاسم
شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي
والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي يشبه بها الاسم
بسبب احد حروف نأيت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك
الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب
لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
او سوف يضرب **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب

وللمؤنثة والمؤنثتين غيبة والياء للغائب غيرهما تبيين لمعاني حروف نأيت فالهمزة
علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره
نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او واحدهما مذكرا والاخر مؤنثا ونحوهما
كانا او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص
والتاء للمخاطب المذكر والمثناه والجمع نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون
يا زيدون وللمخاطب المؤنث والمثناه والجمع نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان
وتضربن يا هندات لتوافق لفظ انت وللمؤنث الغايب والغائبتين نحو هند تضرب
والهندان تضربان والياء للغايب غير المؤنث او المؤنثتين وهو المفرد المذكر و
مثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغايبة تقول زيد يضرب والزيدان يضربان و
الزيدون يضربون والنساء يضربن **قوله** وحروف المضارعة مضموم في
الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف
وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا
بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اضرب وضرب بفتح الهمزة في مضارعهما
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل
وانفعل واستفعل وغير ذلك **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به
نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب

فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به
نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبلها لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل تضربن
ولو اعرب عليه يجري الاعراب على ما يشبه التنوين وهو مستكره وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل
به نون الجمع لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلن وفعلت وعند حصول
السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا
لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب
من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا
لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو لكن المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب
غير المضارع قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب
وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب بيان
لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف الاعراب ليعطي كل صنف ما يستحقه من الاعراب
فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع هو للتثنية والجمع مذكرا كان او مؤنثا والمخاطبة
المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع لا يكون الذي في اخره الف
ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين

اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال
الرفع وبحذفها حال النصب والجزم وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم
يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم
يضربوا ولم يضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء
وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة حال الجزم فكذلك النون
وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع
النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة
تقديرا والفتحة لفظا والحذف اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي
بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول
هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز
ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا والحذف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد اشارة الى عامل رفع
المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد
قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود و

الفاء والواو واو فان نحو اريد ان تحصن الي وان تصوموا اشارة الى نواصب الفعل
المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن
عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي ولن تصوموا خير لكم وهو ظاهر ولن في المثالين المذكورين
متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين
او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال
الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه
مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم اي وان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي
المخففة من الثقيلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان
ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او حرف النفي ليكون كالعوض
من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن
ففيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز
ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان تقوم وان سيقوم لجواز وقوع
كل واحدة منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل اي مثال
لن الناصبة قوله تعالى لن ابرح الارض ومعنى لن الناصبة نفي الاستقبال ولهذا

لايستعمل

لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد
قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا نحو اذن
تدخل الجنة اي اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد
هما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين
نحو كقولك لمن قال اتيك انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله
فاذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك
مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد
ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا
من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي مثال كي ادخلت الجنة ومعناها السببية
اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل
المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص وليس بحرف جر والنصب بعدها باضمار ان
كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى

اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت
سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس اي ينصب ما بعد حتى باضمار ان بعدها
بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن
لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول
المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى ان اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان
بعدها لكونها حرف الجر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم مجرورا في
المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال
الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى ان وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها
وفي المثال الثالث بمعنى الى ان وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال
تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع اي فان فقد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها وذلك بارادة الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت تخبر عن
السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت
ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فترفع ما بعدها
وانما لم ينصب لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير

ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق
المنافاة بين الحال والاستقبال قوله ويجب السببية نحو مرض حتى لا يرجونه
اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال
اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها
كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع
الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها اي ومن اجل
ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة
لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فبقي كان الناقصة
بلا خبر وهو غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها امتنع
ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما بعدها خبرا استئنافيا مقطوعا
بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان كان تامة جاز ان يقال كان سيري حتى
ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير
عايد الى الرفع اي وجاز الرفع في كان سيري قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع
اي واذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم

الحج وهو الحلم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا الا
العين وههنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السابر قوله ولام كي نحو اسلمت
لادخل الجنة اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت لام
كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل
فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل و
ماكان الله ليعذبهم اي لام الجحود التي تنصب ما بعدها بتقدير ان هي لام زايدة لتاكيد النفي
الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذا اللام ولام كي ان لام كي
للتعليل بخلاف هذه ويلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير
ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون
قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض اي وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين
احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني
ان يكون قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد
هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله سانزل منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني
فاضربك ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا فنكرمك

وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير
الثالث لا يكن قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول الشفعاء فشفاعة لنا وتقدير
الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس اليس منك زيارة فاكرام
منا وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك
ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا
في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فنقول ائتني فاكرمك جملة
واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء بمنزلة
الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين
احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين
احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين
هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان
بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفي لا تاخذ مالك وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام
هل تعينني واكرمك كان المسئول عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي
قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن
الشيء مع طلب مثله مثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني

ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا
فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون
منك خلقة وجفاء منك وتقدير الثاني هل حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير
الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي و
اكرام لك مني وتقدير الخامس ليت لي حصول مال وانفاق مني وتقدير السادس الا
يكن منك نزول واصابة خير قوله واو بشرط معنى الى ان او الا ان اي ينصب الفعل
المضارع بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى او حتى او الا وانما كان يلزم تقدير ان بعدها ليصح
يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشيا بالاسما تقول لالزمنك او
تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في الشرح وذكر غيره ان او حرف
العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني
لم يدخل في الحكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر ما بعد او في تقدير
المصدر قدر ما قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء
منك وهو في قوة لالزمنك الى ان تعطيني حقي او حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني قوله
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد الحرف العاطفة الفعل المضارع
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة

اي يجوز اظهار ان مع لام كي ومع حروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام
كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايده واما مع الحروف
العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا في اللام
اي يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار
ان مع لام غير كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها او كون الحذف فيها اخصر فانه من واحد فيها
فهذه الحروف التي يضمر بعدها ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب و
قسم يجوز قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي اي يجزم الفعل المضارع بهذه
الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد و
الاخر جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم
المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى
عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان
ضرب حرف وهو ان وضرب اسم متضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان
ظرف وغير ظرف فالظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة
المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم
متنافيان واما ان يستعمل مع ما وبدونها وهو اين في المكان ومتى في الزمان
كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا الغداة تجدنا

نصرف العيس نحو الفلاق وكقوله متيما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا
وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا تستعمل
مع ما وهو اذ كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
وغير الظرف ما ومن واى ومهما وامثلتها قوله اى العمر كنز انا قصا كل ليلة وما ينقص
الايام والدهر ينفد ومن تكرمني اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
وقوله تعالى مهما تاتنا به من اية والاصل في مهما على وجهين احدهما ما ما على ان ما الثانية
زايدة فهو منزلة ما ثم ابدلت من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا
قبل ما فكان قائلا قال ان افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل
ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاشياء معنى لو مع انها
حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو ليس كذلك بل للماضي
قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اى الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما
لانه من المستحيل ان يكون على اى حال هو عليها وللمنافات بين اذا وان الشرطية لان اذا
للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك
من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفيون يجوزون الجزم بكيفما مع
ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اى ويجزم الفعل بان مقدرة
قد مضى بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها لما فرغ عن تعداد

الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع لمعنى الماضي ونفيه ولما
مثلها اى ولما مثل لم في قلب المضارع لمعنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اى وتختص
لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت
الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى
وقت الاخبار لزيادة معناها بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعل نحو ندم
زيد ولما اى ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد
جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم
الاعازة ان وصلت وان لم اى وان لم تصل واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على
الجازم في ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من
الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما
فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر لام
يطلب بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول
لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما
فنادر كقوله تعالى فلذلك فلتفرحوا قوله ولا للنهي ضدها اى لا التي للنهي ضد لام

المطاذر

الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول
او الفاعل مخاطبا كان او غايبا او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين
لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان كلم المجازاة وهي المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني والثاني مسبب ويسمى
الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لئلا
يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في
الخارج لان حصول الاول في العقل بسبب حصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان
كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا
والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت
فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا والجازم موجود واشار بقوله فان
كانا مضارعين الخ قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع
فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلا يعمل في الجزاء الذي
هو ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم مثال الجزم كثير ومثال
الرفع قول زهير وان [illegible] اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب

مالي ولا حرم واشار بقوله وان كان الثاني اي فان كان الجزاء مضارعا دون الشرط واللغة
الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم
في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء
وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اشارة الى بيان الجزاء
الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابط فيه انه
اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل
تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه
جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان
الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا
ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال وانما
قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا او معنى كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم
وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا محذوف بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم

الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت قمت وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان
دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا لان جعل لا لنفي الاستقبال
فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد وجاز ترك الفاء
لان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير في جعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا
لان المنفي بما او لن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط لان المراد بالمنفي بما
هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله
والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا
بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى
افان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا
كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا
فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا متحققا بقد لفظا او تقديرا
كامرا او منفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك **قوله** ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ موضع الفاء في غير
الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا **قوله** و
ان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل

الجنة اي يجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك
وليت عندنا نحدثنا اي لو كان عندنا نحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة سبب للمسبب
وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر هاهنا
هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك منزل منزلة اكفف
كانه قال ينم الناس **قوله** وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير
ان لا تكفر اي امتنع ان تقول لا تكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره
ان لا تكفر تدخل النار وهو ممتنع خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا فيه على وضوح المعنى لان
المعنى ان تكفر تدخل النار **قوله** الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة هذا تعريف امر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف مطلق
الامر لخروج امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها
الفعل شامل لغيره من امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل
المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب وامر المخاطب المبني للمفعول
نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا

فلا يتوهم ما تاتينى فتحدثنى لانه تقديره ان لم تاتنى والحاصل
ان الجزم لا يكون في النفي مطلقا وفي النهي حيث لم يصح
المعنى وحيث يصح يجوز صح

او تقديرا [illegible]

في القراءة الشاذة ومثل اما نضرب زيدا الا انه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم
اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش
بحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا
واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا وانما قال حكمه حكم اخر المجزوم
تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال وحكم
اخره حكم اخر المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم
باحد حروف اتيت قوله فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل
مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل واضرب واعلم و
ان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع
وهو ان تحذف حرف المضارعة وح ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن اخره
وجعلها فيه امرا فتقول في يعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده
عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن
وهو ليس برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة
مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن
كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس
الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول

او بمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو قلت من
تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم
بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما فرغ عن كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلته
وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال لان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني
مثال لان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال لان يكون بعد الحرف الساكن
مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي زدت الهمزة المفتوحة من المضارع
لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين و
تكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرم وانما
حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو أأكرم وحذفت في
البواقي نحو يكرم وتكرم لاطراد الباب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله
فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء خوف اللبس اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند
اليه ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل او تعظيم
الفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا
يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا

اذا لم يكن في اول الفعل همزة وصل ولا تا، اما اذا كان في اوله همزة وصل فيضم الحرف الثالث
مع ضم الهمزة لرفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج
بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند
سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق ولا اقتدر ولا استخرج واما اذا كان
فيه التا نحو باب تفعل وتفاعل فيضم التا مع ضم الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل
تُعُلِّم وتُجُوهِل بضم التا، والحرف الثاني لئلا يلتبس تعلم مضارع باب علم وتجاهل بمضارع
جاهل والثاني مع التا، عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة
جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو
اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل
وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع اصلها قول وبيع نقلت حركة الواو والياء
الى ما قبلها بعد سلب حركته فقلبت الواو يا، لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع
والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ
به ولا يدركه الا البصيرة وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه
بقوله وجاء الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل
ووجهه انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا
لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي جاء

الواو اعلم ان قوله ومعتل العين الافصح على اطلاقه ليس بجيد لان عور وصور ليس
كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قوله ومثل باب اختير وانقيد
دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي
بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد فانه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير
واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختُيِر وانقُوِد فان تير وقود مثل بيع وقول
في وقوع الضمة على الفا، ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز في قيل
وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا مثل قول وبيع
في وقوع الضمة على الفا، والكسرة بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز
في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي وان
كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ليتميز
عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ما قبل الاخر لم يفد
في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يخرج تقول في يضرب يُضرَب قوله ومعتل العين
ينقلب فيه الفا اي وان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب
عينه الفا واوا كان او ياء تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلها يقول و
يبيع فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلها وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلها
فقلبتا الفا فصارا يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي

ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد الفعل اما متعد واما
غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب والثاني غير المتعدي نحو قعد فان
فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة
اشيا وصل الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا او حرف
الجر نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون الى واحد كاعطى وعلم كضرب
والى اثنين والى ثلثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث
اي المتعدي يتعدى الى مفعول واحد نحو ضربت زيدا او الى اثنين لاقتضاء معناه اياهما
وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما
كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول
الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا
ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم واري
تعديتهما الى ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه
الهمزة يتعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت
اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا عالما بان عمرا جاهل وكذلك
اري واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى الاخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك

عن زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجرى اعلم في تعديتها
الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت بمعنى انه يجوز ان يذكر
منفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الاخيرين
كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره مع ذكر الثاني
قوله والثاني والثالث كمفعول علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث
كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما
كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا
باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا
عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني قوله افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل
على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان افعال القلوب ما ذكره
وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما تكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن
او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد
فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيدا قايما

ومن كان عبارة عن ظن فلت ظننت زيداً قائماً وتنصب الجزئين اي المبتدا والخبر معاً
الا عند مواضع تذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها
الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها
ان لا يقتصر على احدهما بخلاف باب اعطيت الخصايص جمع خصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يشاركه فيه غير ذلك الشيء اي ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر
على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معاً كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين
زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكن هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد
للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك
لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر كما
على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيراً لهم على قراءة من قرا بالياء المنقوط بنقطتين من تحت اي
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم قوله ومنها
جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاماً اي ومن
خصايص هذه الافعال الالغاء اي اذا توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاماً لكونهما مبتدا وخبراً على تقدير
الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها

عليها

عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم
معمول المفعول كتقدم المفعول عليه في جواز الالغاء في باب اعطيت فاما تاخر وتوسط العامل
لاستقلال معموليه كلاماً والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو التوسط او التاخر
مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت ويعلم
من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال
اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال يكون في معنى الظرف
ح كمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام
والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو اي ومن خصايص هذه الافعال
تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظاً دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام
او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت
لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الاشياء
في صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع
النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ
رعي الاستفهام والنفي واللام ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال ومعناه
انه اعلمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين وانما
قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى

وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ايهم علمت بد قوله ومنها انها
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا اي ومن
خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو علمتني و
علمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب
في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما
فلو قيل ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسي ولا يرفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون
هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك
هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن ولا شك ان
علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها
الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب و
غيرها سيان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا
ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عايدا الى زيد لان
المفعول فضلة فلا يجوز ان يكون معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون فاعل
ضربت ضمير هند قوله ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد فظننت
بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت

اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الا الى مفعول واحد وهو ظننت من الظنة
بمعنى التهمة فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي متهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت
اي عرفتم ووجدت من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي
اصبتها ورايت من رؤية البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا
على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول ان ساير الافعال تقرر الفاعل
على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد
انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا
على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدر وليس ضرب في قولنا ضرب
زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن ساير الافعال من حيث انها لا
تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها قوله وهي كان وصار واصبح و
اضحى وامسى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك
وما فتئ وما برح وما دام وليس اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله
وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى تقرر الفاعل

على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جاءت مسندا
الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين كالعزارة مثلا ولم يحصل ذلك
الشيء بل يحصل شيء اخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت
هي على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت حاجتك
فاسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى من الحاجة وقيل ان هذه
الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس رضي الله عنهما حين اتاهم من قبل
علي عليه السلم يستدعي منهم الرجوع الى الحق **قوله** وقعدت كانها حربة اي وقد
جاء قعدت بمعنى تحول الشيء على صفة اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت كانها حربة اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره
فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا **قوله** وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما اي هذه
الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا
حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء هذه
الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم ان لا اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها فترفع
الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها
بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضي في زيد

رضي الله عنه

قايم

قايم وهكذا في الكل **قوله** فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او
منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت
وزايدة اي كان على ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة احدها التي تقرر المبتدا على
صفة الخبر في الزمان الماضي سواء كان دائما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان
زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان
يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان
الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزايدة والناقصة
ثلثة لامتناع كون اقسام الشيء قسيما له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين
كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون
الاخرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخرين دون الاول والثاني ان يكون تامة
واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيقي
بمعنى وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم
كانت الكاينة والمقدور كاين والثالث ان يكون زايدة واشار اليها بقوله
وزايدة اي ويكون زايدة وهي قسمان احدهما ان يكون زايدة في اللفظ دون المعنى

نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ والاجود تاخير ما هو
ثانيها ان تكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين
ولم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله وصار للانتقال
اي صار للانتقال من شي الى شي اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار زيد
الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة اعلم ان هذه الافعال
الثلثة تجي لثلثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي
الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا
ثانيها ان تكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح
على هذه الصفة وثالثها ان تكون تامة وحينئذ تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات
نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
وبمعنى صار اعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنيين احدهما الاقتران مضمون الجملة
باوقاتها اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة
بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثاني بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه
مسودا فانه لا يخص زمانا دون زمان قوله ومازال ومابرح ومافتي ومانفك



لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله اعلم ان هذه الافعال الاربعة للدلالة استمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله اي في زمان يمكن قبوله في المعتاد نحو مازال زيد اميرا اي مذ كان قابلا
للامارة لا في حال كونه طفلا ففاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول
يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار
خبرها لفاعلها فيكون هذه الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم
للاثبات لكن هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال
مازال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما قوله ومادام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
اي ومادام للدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا
اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف
ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة
والفضلة لا تجي الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون
الجملة حالا وقيل مطلقا اي وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال
عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قايما الان ولا تقول غدا وقيل
لنفيه مطلقا اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل

ويمكن ان يجاب عن الاية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتيقن وجود ما اخبر انه تعالى وللمستدل بهذه
الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب
قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها للاستعمال وهي في تقديمها
عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو
ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم اخبارها على انفسها
فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم
اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب
المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا
يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما نافية والثاني ان يكون
مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما اذا
كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم اخبار
هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية

اذا

اذا دخلت الافعال الدالة على النفي صار للاثبات وبمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر
كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله
وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس
فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي ولامتناع تقديم معمول
النفي عليه وذهب اكثر النحويين الى انه يجوز لكونه فعلا ولجواز تقديم معمول الفعل (البصريين)
على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا
وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول المصروفا الذي
هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس عليه لم يجز تقديم معمول لخبر ليس على ليس لامتناع
لامتناع وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه وللقائل ان يقول كان من
الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه و
يمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس
لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه قوله
افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه اعلم ان
هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر
لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليه وجواز تقديم خبر كان

عليها وعرفوها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا واخذا فيه

اى شرع وعافيه **قوله** فالاول عسى وهو غير متصرف اى الذى لدنو الخبر رجاء

عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتى منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهى

حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما الطمع لحصول

الاشفاق ولهذا لا يستعمل فى الحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير **قوله** تقول

عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيها لغتان احدهما

ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان

لتقريب المعنى فى الترجى وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا

انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهو جمع البؤس

او الباس اى الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم

فزيد اسم عسى وان يقوم فى محل النصب بانه خبره اى عسى زيد القيام اى ذا القيام

على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان

منصوبا فى اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب

اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر وهذا كما يقال فى سمعت انه

متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر عليه و

تعدى الى مفعولين فهنا اقتصر على هذه اللغة ايضا واشار الى هذا بقوله عسى ان يخرج

زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيئا اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يقوم ضمير

يعود الى زيد وان يقوم فى محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى

اى لم يحذف خبرها ويلزم من هذا التجويز تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول

عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثانى تقول

عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات

واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم

الفصل بين اجزاء الصلة والموصول باجنبى ومنهم من جعل عسى فى اللغة الاولى ناقصة

وفى اللغة الثانية تامة واعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان لا يضمر فى عسى استغناء

بالضمير الموجود فى ان يقوم العايد الى زيد وان يضمر على التقديرين فزيد مبتدا وما بعده

خبره تقول على الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه

الثانى الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست ان

تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن **قوله** وقد يحذف ان

اى وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى اللغة الاولى تشبيها لعسى بلعل كقوله شعر

عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع

وقوع الفعل فاعلا **قوله** والثانى كاد اى والقسم الثانى وهو الذى وضع لمقاربة

حصول الخبر لا على سبيل مقاربة رجائه وهو خبر محض فلذلك يتصرف فاعلا اسم محض

تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان م

وخبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله شعر قد كاد من
طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح
اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي فكالافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي
كانت للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبيا
وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات مطلقا
اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا
اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على
الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة
في قوله شعر اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ووجه الاستدلال
به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب
مية يبرح والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب
عن الاول بانا لا نسلم ان ذبحهم في ثاني الحال دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح
في اول الحال لاختلاف الوقتين يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي وغير ذلك واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم
الاثبات فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حملهم على الحكم

بانه للاثبات

بانه للاثبات وعن الثاني بانا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون
مذهب من خطاه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل
على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حب التغير وهو ابلغ من نفي التغير
قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح اي قال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف
النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت
الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين اه
قوله والثالث طفق وجعل وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك مثل وهي
عسى وكاد في الاستعمال اي والثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب
واخذ واوشك فانه مخالف لعسى لانشاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع
فيه لكن الاربعة الاول تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد
يفعل وجعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك تستعمل استعمال
عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال
كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب
وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت

لانهما لیسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤیة ما خفی سببه وخرج عن نظائره
قوله وهما صیغتان ما افعله وافعل به وهی غیر متصرفة مثل ما احسن زیدا واحسن
بزید ای وللتعجب صیغتان احدهما ما افعله والثانی افعل به وهی غیر متصرفة بمعنی انه لا یکون
منهما مضارع ولا امر ولا نهی ولا تثنیة ولا جمع لکونهما ثابتة للحرف لکونهما للانشاء الذی
هو اصله ان یکون من الحرف نحو ما احسن زیدا واحسن بزید قوله ولا یبنیان الا مما یبنی
منه افعل التفضیل ویتوصل فی الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
ای فعلا التعجب لا یبنیان الا مما یصح بناء افعل التفضیل منه لکون کل واحد منهما للمبالغة
والتاکید فلا یبنیان الا من ثلاثی مجرد لیس بلون ولا عیب ویتوصل فی تعجب ما یمتنع
بناء افعل التعجب منه بمثل ما یتوصل به الی اسم التفضیل وهو مثل اشد تقول ما اشد
استخراجه وما اکثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واکثر بحمرته واقبح بعوره قوله
ولا یتصرف فیهما بتقدیم ولا تاخیر ولا فصل واجاز المازنی الفصل بالظرف
ای ولا یتصرف فی صیغتی التعجب بتقدیم ولا تاخیر ولا فصل لتضمنهما معنی الانشاء الموجب
لعدم التصرف فلا یقال ما زیدا احسن ولا زیدا ما احسن ولا بزید احسن ولا یقال ایضا
ما احسن الیوم زیدا بفصل الظرف وهو الیوم بین ما احسن ومعموله لما ذکرناه واجاز
المازنی الفصل بالظرف لما سمع فی العرب ما احسن بالرجل ان یصدق اشارة الی
بیان اعراب ما افعله فما مبتدا نکرة قوله وما ابتداء نکرة عند سیبویه ما بعدها الخبر

موصولة عند الاخفش والخبر محذوف بمعنی شیء عند سیبویه والخلیل واصله شیء احسن
زیدا والجملة التی بعده اعنی الفعل والفاعل والمفعول فی محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التی بعدها صلتها وهی مع الصلة فی محل الرفع بانه مبتدا و
خبره محذوف تقدیره الذی احسن زیدا شیء وما استفهامیة عند قوم وهی مبتدا و
ما بعدها خبرها تقدیره ای شیء احسن زیدا وهذه التقدیرات باعتبار الاصل لا انها
بمعناها الان قوله وبه فاعل عند سیبویه فلا ضمیر فی افعل اشارة الی بیان
اعراب افعل به عند سیبویه ای به فی افعل به فاعل افعل عند سیبویه والباء زایدة کما فی قوله
تعالی کفی بالله شهیدا الا انها لازمة ههنا لیدل علی الانشاء واصل افعل بزید افعل
زید بمعنی صار زید ذا فعل کاغد البعیر اذا صار ذا غدة فالهمزة للصیرورة فغیر
عن لفظ الخبر الی لفظ الامر ولیس بامر اذ لا معنی للامر ههنا ولا فرق بین قولنا ما احسن
زیدا وبین قولنا احسن بزید واذا کان الامر علی ما ذکرناه لم یکن فیه ضمیر لان الاسم
المذکور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش
والباء للتعدیة او زایدة ففیه ضمیر عطف علی قوله فاعل وهو اشارة الی اعرابه
عند الاخفش ای وبه مفعول عند الاخفش اذ هو المتعجب منه کما کان بعد ما افعل فعلی
هذا یکون افعل امرا لا خبرا فیکون فیه ضمیر مرفوع بانه فاعل لکن ذلک الضمیر ضمیر المصدر
عند بعضهم کانه قال یا حسن احسن بزید وضمیر المخاطب عند بعضهم الا انه امر

لكل واحد مخاطب بان تجعل زيدا احسانا بان تصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال
فلم تغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند
الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للنقل لتصير احسن بواسطة
الباء متعديا واما للزيادة التاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا قوله افعال المدح و
الذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح والذم التي بوب لها في النحو
افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم
وقبح وعور من افعال المدح والذم لانهما لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس
اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس قوله وشرطهما ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما
مثل فنعما هي اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة ليكون
الفاعل معلوما للمتكلم وهو ان يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا وذلك
المضمر اما مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز بما بمعنى
شيء غير موصوف كقوله تعالى فنعما هي فما هنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب على
التمييز وهي المميزة لفاعله نعم اي نعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي وهي

ضمير الصدقات ومخصوصة بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد اي زيد
في اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج
الخبر الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهدية مقامه او خبر مبتدا
محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل ~~زيد جملة واحدة~~
فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه يكون نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرطه مطابقة الفاعل
اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد
نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما
وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم
الذين كذبوا وشبهه متاول جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان
المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول
اي متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم

مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف
وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص
اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون اي وقد يحذف المخصوص
بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم
العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن يدل
عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء تستعمل استعمال بئس
في جميع احكامها ويكون بمعناها ولذا استعمل في الاخبار نحو ساء زيد الامر
نحو ساء المرأة هند اي بئست المرأة هند وكقوله تعالى
ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثل القوم الذين
كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
قوله ومنها حبذا وفاعله ذا لا يتغير وبعده المخصوص و
اعرابه كاعراب مخصوص نعم اي من افعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشيء او حبب اذا صار محبوبا ومعناه او فاعله ذا ويراد
بالمشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا
يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او
مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا

هند والهندان والهندات وبعد ذا الجزء المخصوص بالمدح وانما لم
يتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة
فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره
او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم رجلا في عدم مطابقة الفاعل و
المخصوص واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون
المخصوص مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قوله
ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق
مخصوصه اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكونه فاعله مبهما وانما لم يجب بخلاف
نعم اذا كان فاعله مضمرا لكثرة الفاعل الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ و
يجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا
زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في التمييز ما في حبذا من معنى الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والممدوح بالركوب
فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص

حروف الجر

قوله الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلاثة وقوله
في غيره يخرج عنه الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم وفعل اي ومن اجل
ان الحرف دال على معنى في غيره احتاج الى الاسم او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند
او مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه قوله حروف الجر
ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه تعريف حروف الجر اي حروف الجر حروف
وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف
الاضافة وسميت ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم
ليتناول مثل قوله بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء
الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى وحتى الى قوله حاشا و
خلا وعدا اشارة الى عدها وهي ثمانية عشرة على ما ذكره قوله فمن للابتداء شروع
لبيان معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بان يصح
له الانتهاء كقولهم سرت من البصرة والثاني التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزائدة
لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من رجل ولا يضرب من احد خلافا للكوفيين

والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة
الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر وشبهه وكقوله تعالى يغفر
لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متاول وتاويل قولهم كان
من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه وقال
مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الاية ان من
للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه
خطاب لامة محمد صلى الله عليه واله وسلم وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا يلزم
من غفران جميع ذنوب امة محمد غفران جميع ذنوب امة نوح على ان قوله تعالى يغفر الذنوب
جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما
انتهاء الغاية وهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله فيما له ابتداء نحو سرت من البصرة الى الكوفة
والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك
اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما اشتبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه
بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله وتختص بالظاهر اشارة الى الفارق
لفظا بين الى وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا تختلط الضماير بعضها ببعض
لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوزه نحو دخوله على المضمر مستدلا
بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي زياد وهو شاذ عند الاولين

قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان في له معنيين احدهما الظرفية وهو حلول الشيء
في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل
كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق اه اي والباء يستعمل
لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه ونحو اقسمت بالله
وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته
ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها
الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقائم
وفي الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في المرفوع
نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام للاختصاص اي اللام
يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني للتعليل نحو ضربته
للتاديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا
استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا
اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من
التفاسير ان هذا الكلام الكفار وانهم قالوا للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء
اعني المؤمنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا لان القول لا يلزم ذلك لجواز انهم

خاطبوا

خاطبوا البعض المسلمين كابي بكر مثلا واراد بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كعمار
مثلا او خاطب بعض الكفار بعضهم بان ما اتى به محمد لو كان خيرا ما سبقونا اي
المؤمنين والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسمه تعالى كقول الهذلي
لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس اي والله لا يبقى فيتعجب في فناء العالم حتى يفنى
كبش متحصن بجبل هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجبل كل نتوء
في القرن او الجبل او في غيرهما وهي يجمع على حيود وحيد كبدر وبدور وفي جمع بدرة والظيان نبت
طيب الرائحة ويقال له ياسمين البر قوله ورب للتقليل اه اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير
ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة
موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو
رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة لعدم الاحتياج الى المعرفة واما
وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف
وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها ليتحقق التقليل
والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المحقق وانما قال
محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل
وجواب رب محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به
قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر يميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة

نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دايما عند
البصريين يقول ربه رجلا وربه رجلين ورجالا وربه امراة وامراتين ونسا لكونه راجعا الى مقدر
ذهني لا الى شي مقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله ويلحقها ما فتدخل على الجمل اي ويلحق
رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد التقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد
وربما زيد قايم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود و
الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم لتي
باذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتقربه من الرب
قوله وواوها اي وواو رب وهو الواو التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا
يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف ماض كقوله شعر وبلدة ليس
لها انيس الا اليعافير والا العيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم اه اعلم ان الواو يدل في
القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله
ولا والله اخبرني او لا تخبرني وبه اغني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغنا بالباء عنها
قوله والتاء مثلها اي التاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها
مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير لفظ الله تعالى لنقصانها عن الواو الذي هو انقص من الباء

قوله

والباء اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل
وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء
لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اي ويتلقى
القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة
اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم
او اللام نحو والله لزيد قايم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط الجواب
بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد قايم او والله لا زيد في الدار ولا عمرو
فان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها
نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام
مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها
ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها لا
مع نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان
فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد قايم والله لانه
يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي وعن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت

عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين
اما عن فبمعنى الجانب كقوله شعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على فبمعنى
فوق كقوله شعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ودل على اسميتهما ههنا بدليل دخول من عليهما قوله
والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدة كقوله تعالى
ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل
مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله شعر يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه
بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله شعر ام اوعال كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
اي ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته
مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اي بمعنى
في نحو ما رايته منذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او في يومنا وقد تقدم احكامهما في الظرف
ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية
لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية قوله
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها
تكون حروفا واذا انتصب ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو و
حاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن

تحت عضاريف الانوف الشم

حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ
هذه الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا
وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة انّ
وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة
كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان
الكلام في اي نوع من انواع الكلام من ترجّ او تمنّ او استدراك او غير ذلك قوله سوى انّ
فهي بعكسها اي ولهذه الحروف صدر الكلام سوى انّ فانها بعكس هذه الحروف اي لا يكون
لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا لعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا اي ثابت على لها
قوله وتلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة وهي تكفها عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن
مشابهة الفعل لفظا وهو فتح اواخرها لعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها
وقد جاء قول الشاعر الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد روي بالوجهين والغرض من الحاق
ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله
وتدخل حينئذ اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصال ما بها ليفيد معانيها في الجملة الفعلية
كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قال زيد وانما يقوم زيد قوله فانّ لا تغير معنى الجملة
شرع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين انّ المكسورة و
انّ المفتوحة فقال انّ لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت انّ زيدا قائم افدت به ما افدت

بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد والمبالغة ولن تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها
في حكم المفرد قوله ومن ثم وجب الكسر اه اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة
على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة على حالها ومن اجل
ان ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع تكون
مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع كل واحد منهما المكسورة والمفتوحة قوله
فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت
ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو يقول ان زيدا قايم لان
مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة وكذا اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعوله
نحو كرهت ان زيدا قايم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدأ
نحو عندي انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذا ان وقعت خبر المبتدا كقولك العجب
ان الفرس ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها
مضافا اليه نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف
اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان

لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل وجب فتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك
اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتداء نحو لولا انك منطلق لانطلقت لان ما بعد لولا مبتدا
خبره محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذا بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول
ولان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا زيد قام ولولا زيدا
ضربته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك
قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا الفعل محذوف اي لو وقع قيامك قوله فان جاز
التقدير ان جاز الامران اي فان كان موضع جاز فيه التقدير ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا
اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب
الفتح لوقوعها خبر المبتدا وهو موضع المفرد كقوله شعر وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر
لوقوعها مبتدا وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا
وخبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف اه اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة و
المفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى
محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان
ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين ومنه قوله

تعالى ان الله بريء من المشركين ورسولُهُ برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة
بالرفع لتغير معنى الجملة بها قوله ويشترط مضي الخبر لفظا اي ويشترط في العطف المذكور مضي
الخبر لفظا نحو لكن زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو لكن زيدا وعمرو قايم اي لكن زيدا قايم وعمرو قايم
واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال لكن زيدا وعمرو ذاهبان من حيث انه خبر لكن
معمول لكن ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور
قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول لكن ولا يلزم عمل
عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة لكن الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل
في احدهما دون الاخر لزم ترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل لكن الزيدين والعمرون
ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما تقديره لكن الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف
خبر لكن للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اي لا اثر لكون البناء في بطلان فذهب
الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم ان المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف على محله
قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى
بطلانه بقوله لا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء
ذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة فانها لا تغير معنى الجملة في جواز العطف
على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن عمرو خارج وبكر لان لكن للاستدراك
والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف

على محل

على محل اسمها لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الابتداء وساير هذه الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل
مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين
المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر وهو معلق
الخبر نحو زيدا لطعامك اكل وانما اشترط في دخول اللام للابتداء على الاسم للفصل بين
ان وبين الاسم لانه ممتنع دخول لام الابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو لان زيدا قايم
لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل هذه على لكن قوله وفي لكن ضعيف
اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف وان
لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يوذن بالانفصال ولكن يوذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعف في قوله شعر ولكنني من حبها لعميد واجيب
عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت الهمزة ثم حذفت النون
الاول كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف المكسورة
فيلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة من المثقلة
وبين النافية في مثل ان زيد لقايم بمعنى ما زيد قايم ويلزمها هذا اللام ايضا عند عملها
وان لم يشتبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام
قوله ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان شبهها

الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال التي حذف منها شيء يعمل نحو
لم يك زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف منه شيء يعمل **قوله** ويجوز دخولها على فعل اي ويجوز دخول
ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة في المبتدا والخبر نحو وان كان وان ظننت لبطلان
اي الافعال القلوب بخلاف غيرها فانها عاملة في المبتدا والخبر
عملها حينئذ وحصول تاكيد الجملة الابتدائية في الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال
كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم
فانهم عمموا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير عاملة وانشدوا
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس والاستعمال
عند البصريين ولا اعتبار به **قوله** وتخفف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف
المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فتعمل في ضمير شان
مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر شبها
من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فلم تعمل المفتوحة المخففة
في الظاهر فقدروا عملها في ضمير شان مقدر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وقد مر هذا في قبل
قوله فيدخل على الجمل مطلقا اي فيدخل المفتوحة المخففة على الجمل وقوله مطلقا اي اسمية
كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا والخبر او غير داخل لان مقتضاها وهو افادة
معناها في الجملة الاسمية حاصل **قوله** وشذ اعمالها في غيره اي وشذ اعمال ان المفتوحة
المخففة في غير ضمير شان مقدر ولكنه جاء كقول الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني

فراقك

فراقك لم ابخل وانت صديق **قوله** ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اي
يلزم ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان
الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعده فعل ولانه متضمن معنى النفي مع الفعل
لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب
الماضي الى الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين
او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف
النفي كقوله افلا يرون ان لا يرجع اليهم وقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لم يخرج زيد
جميع ذلك اما ليكون كالعوض من تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما قال
مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا ان
هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه لا تشتبه بان المصدرية ولم يحتج
الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم
الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع
الاسم **قوله** وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا
الاسد بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وقد تعمل وتلغى على الافصح الاوجه لكونها اضعف
من ان وقد جاء ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان **قوله** ولكن للاستدراك اي

معنى لكن الاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان
تغايرهما لفظا او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وفارقني زيد
لكن عمرو حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرو غائب
وتخفف فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين
الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراءة السبع فرقا بينها و
بين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو ح لانها اذا خففت
كان حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو ح لامتناع دخول حرف العطف على مثله قوله
وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا
نرد وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجري له مجرى اتمنى وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير
كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند
الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا واجيب عنه
بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اي يا ليت ايام الصبى
لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان و
لعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز لعل زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل
للترجي وشذ الجر بها اي لعل للترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فترجي
للعباد والفرق بين الترجي والتمني لان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات

والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران في السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ وكان الجر
بها القصد الحكاية وهو لغة عقيلية قوله الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان الحروف العاطفة
عشرة على الاصح وهو ما ذكره ويشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول
قوله فالاربعة الاول الخ اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى يشترك في الجمع
بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم يفترق
كل واحد منها بشيء يختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيبا او
لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الاخر والذي يدل عليه
قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى والقايلون المنكرون للبعث فالموت بعد
الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء
للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب
الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فهما مرتبان وحتى مثل ثم في
كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة
بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه اي معطوف حتى اشترط ان يكون جزءا من
متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا تحصل الغاية الا بذكر
الاقوى والاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى الملوك

يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين متن

والانبيا وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو واما
وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف عليه
مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اشارة الى تحقيق معنى
ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل
في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب
التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة
اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة كذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين و
الاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السوال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما
عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي ومن اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على
شذوذ لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الاخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قرئت على المصنف
وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والاخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن
ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه قوله
ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين
اللذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان جوابها باحدهما بالتعيين

لابلا ونعم

مثل انها لابل ام شاة متن

ولكن لازمة للنفي متن

لابلا او نعم لانه لا يتعين المسئول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيد
او عمرو بخلاف او واما لان السوال معهما سوال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا
او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زيدا على المسئول عنه قوله والمنقطعة
كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين او واما معناها معنى بل
مع الهمزة وهي لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك للشبح رايته انه لابل
قطعا فاذا حصل الشك في انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار
عن الاول واستيناف سوال فكانك قلت بل اهو شاة واما الاستفهام فكقولك اعندك
زيد ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السوال الى السوال عن
حصول عمرو وجوابه لا او نعم فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او واما
قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما
وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في اول الامر
كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز
الامران الاتيان بها وتركها قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي هذه الثلثة تشترك
في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا للنفي ما وجب للاول عن الثاني تقول جاءني زيد
لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني زيد بل عمرو اذا وقع
الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه

بل جاء عمرو وهي للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني
عمرو وهي لبيان من نسب اليه عدم المجيء ولكن للاستدراك وهي لازمة للنفي لانها للمغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على
المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف و
المعطوف عليه تقول ما جاءني زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون
قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم تقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو
قوله حروف التنبيه الا واما وها انما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جي بها في
اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا ولهذا اختصت باوائل الكلام في علم
ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقول الشاعر اما والذي
ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وان ها تدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة
فقط نحو هذا وهاتا وتدخل المركبات كقولك ها ولن يا عذرة لن لم تكن قبلت فان صاحبها قد
تاه في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حرف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة وهي
لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع ما يريده وانما جعل لهذه الحروف باب اخر سوى التنبيه
لخصوصيتها بشيء زايد على ما في حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله يا اعمها اي اعم
هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وفي غيرها ترتيب وهو ان ايا
وهيا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب له

انما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة
ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام
زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد او الم يقم زيد نعم زيد نعم تصديقا لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف
الا ترى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا اما لو قلت نعم لالزمك القاضي تغليبا للعرف
على اللغة قوله وبلى مختص بايجاب النفي اي بلى مختصة بالايجاب بعد النفي استفهاما كان
ذلك النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومثله
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم
مقررة لما سبقها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام
ويلزمها القسم اي واي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي
والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من
يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها
والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يقع تصديقا للدعاء
قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا الخ انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها
قد تقع زايدة لا لانها زايدة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرهما
ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال ان مع النافية اي فان المكسورة
تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا

ومن والباء واللام فان مع ما النافية
وقلت مع المصدرية ولما متن

وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه
وبعد لما نحو لما ان قمت قمتُ قوله فان مع لما آه اي وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله
تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمتُ وقلت
زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير جر ظبية قوله وما
مع اذا ومتى آه اي وتزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما تكن اكن وبعد ان شرطا كقوله تعالى
ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك وينبغي ان
يعلم ان ما اذا ما زيدت بعد ان شرطا انما دخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه
لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا
ومتى وايان وان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما خطاياهم
وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم قوله ولا مع الواو آه اي تزاد
لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان
المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت اي وقلت
زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع المضاف اي وشذت زيادة
لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور
والحور جمع حائر من حار اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي تزاد من و

الباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولقائل ان يقول
ان الكاف تزاد وقد مر ذكرها ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن
ان يجاب عنه انما خص الباء واللام ومن بالذكر هاهنا دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة
زيادة الكاف قوله حرفا التفسير اي اي وان وانما سميت تفسيرا لوقوعهما تفسيرا كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابرهيم وكقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه قوله وهي مختصة
بما في معنى القول اي ان تكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت اليه ان
قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاي اعم استعمالا من
ان لجواز ان يفسر بها ما ليس في معنى القول وما هو في معنى قول صريح وغير صريح نحو
اعجبني ما ذكرت اي عمرو ذاهبة لا يفسر بان الا ما في معنى القول غير الصريح قوله حروف
المصدر ما وان وان آه انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم
المصدر والاولان اعني ما وان المخففة مختصان بالجمل الفعلية فانهما يدخلان الجملة الفعلية
وتجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو اعجبني ما صنعت اي صنعتك وقوله تعالى
فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا القول والثالث ان المثقلة المفتوحة تختص بالجملة
الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا قوله حروف

التحضيض الا وهلا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف يدل على اللوم على الترك اذا دخلت
على الماضي نحو هلا قرات وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو قوله
تعالى لو ما تاتينا بالملائكة قوله لها صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام لكونها
دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها كما مر قوله وتلزم الفعل لفظا او تقديرا
اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته اي هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع قد وهي في المضارع
للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانها يخبر بها من يتوقع الاخبار وهي اذا دخلت الماضي
قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى حرف التقريب واذا دخلت
المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد
يحذف الفعل بعده كقوله شعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل والاستفهام طلب الفهم قوله
لهما صدر الكلام اي للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما النوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما
لما مر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية نحو اقام
زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم
يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى

لهما صدر الكلام تقول ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل متن

هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل فينتقض ما ذكرتم لانه
يقال هل زيد خارج لا تساع لم يقال قد زيد خارج قلت انه انما جاز حملها على اختها وهو ازيد
خارج وانما لا يحمل على اختها في مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل واعتبارها
في نفسها اولى من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في
الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك
منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل لان هل لا تستعمل فيما فيه معنى الانكار وتقول
ايضا ازيد عندك ام عمرو دون هل اي وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول ايضا
اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان اي تدخل الهمزة على حروف العطف فلم تدخل هل
عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اخصر من هل فقوله
دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف الشرط ان
ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط لها صدر الكلام لانها النوع من انواع الكلام
فان للاستقبال وان دخل الماضي اي فان يجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال
سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
قوله ولو عكسه اي ولو للمضي وان دخل المضارع اي يجعل الفعل الذي يدخل
عليه بمعنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب
اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون

لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل المضي متن

بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله
يود المجرم لو يفتدي فلا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمهما ان
الفعل لفظا او تقديرا اي لن ولو يلزم دخولهما الفعل لفظا نحو لن ضربت ضربت ولو ضربت
ضربت او تقديرا نحو ولن احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك
احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
وليسا فاعلين للافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول لن قومك نصر بزيد ابل
تقول لن قومك يضربوا وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف يجزم ان كان مضارعا نحو
لن زيد يقم ليطابق المحذوف ولن الاسماء المتضمنة معنى لن لا يحذف افعالها في حال الاختيار
لكونها فرع لن فلا يتصرف فيها مثل تصرفه بل يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن
نحن نؤمنه يبت وهو امن ومن لا نجره يمس منا مفزعا قوله ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه اي ومن اجل انهما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل
فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون
خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك
منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو ان
حجرا لكان جامدا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اه اي وان
تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى

يشترط
فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض فان كان جامدا
جاز لتعذره متن

نحو والله لئن اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا
للقسم طلبوا ان لا يعمل في الشرط لئلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم
لفظا ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط
ولم يتعرض للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ قوله وان توسطاه اي وان
توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر كل واحد من
القسم والشرط وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف
الشرط المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير
القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لاكرمنك
فلتوفية مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده
جواب الشرط ويلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه
نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك فلجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد
جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع القسم في اول الكلام متقدما على
الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني والله اتك فلكثرة العناية بالشرط
لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط
عليه نحو انا والله ان تاتني اتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا وجعل مجموع المبتدا
والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير القسم قبل الشرط

اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى فان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما
للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل النسب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا
تكرارا كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى
لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم
للثاني قوله والتزم حذف فعلها اه اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصد
هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي ما في حيز جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وضم الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي
الفاء اما لكراهتهم ان يلي الجزاء اداة الشرط الا ترى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما
يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها
جزء ما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم
او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم بعد اما ليس جزء ما في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء
فيما قبله بل معمول الفعل محذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن و
سواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي مهما ذكر
زيد في يوم انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني

وهو ضعيف والاجاز النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل او ذكر لكنه
لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جائز التقديم على جوابها اي
لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الاول يعني انه جزء ما في حيز جوابها فهو اما مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق واما معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا
لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جائز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
فمن الثاني يعني انه ليس جزء ما في حيز جوابها بل معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الباب كله
واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها
فان جاز ذكر ما هو المقصد مقدما على فاء الجزاء لغرض فليجز ايضا في ان لذلك الغرض وفيه
نظر لوجود المانعين في احد الصورتين ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان
عن ان يعمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والاجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حرف
الردع كلا وبمعنى حقا اي حرف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وانما يستعمل
اذا سمع محالا او تقول على انسان مثلا اذا قيل فلان شتمك فقلت كلا اي ارتدع
عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل
ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته

للفظ الكلام التي للردع قوله تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي آه اي انما يلحق تاء التأنيث
الساكنة الفعل الماضي ليدل على تأنيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت
هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة
هو الساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو
التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا يلحق غيره من الافعال فان كان الفاعل
ظاهرا غير حقيقي فانت مخير في الحاق التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم
ان قوله وان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكره من قبل قوله واما الحاق علامة
التثنية والجمعين فضعيف اي واما الحاق علامة التثنية وعلامة الجمعين اي المذكر والمؤنث
عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجه الى هذه العلامات بخلاف الحاق
علامة التأنيث الى الفعل عند اسناده الى مؤنث غير حقيقي لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا
الزيدون ولا قمن النساء على تقدير الحاقهما نحو اكلوني البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم
اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التأنيث
والفرق بين علامة التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ
المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة
تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة
هو الساكنة بحسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانه ساكن

بحسب الذات وقوله تتبع حركة الاخر احتراز عن نون ساكنة في غير الاخر فانه لا يسمى تنوينا وقوله لا لتاكيد
الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم
ليدل على ان له مكانة في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون
الاسم الداخل عليه هو النكرة وهو الفارق بين النكرة والمعرفة نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث
تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا اما عن الياء او اعلاله نحو جوار واما عن المضاف اليه
نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف
اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر ولا يوجد الا في جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين وانما قلنا ذلك لانه
لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه
علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له
واما بيان انه ليس للترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو
الذي يلحق اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقول الشاعر يا ابتا عليك
اوعسا كا قوله ويحذف من العلم آه اي يحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف
الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقدم البحث عنه ويعلم
منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن عالم وجاءني
زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف فاذا لم يكن صفة نحو زيد بن

اوله يقول بني قدا انا انا كا

عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن
في الخط متلازمان فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا اثبت التنوين لفظا اثبت
الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الف
في المثنى وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم
الابن في جميع ما ذكرنا قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة اه اي نون
التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان
الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة وجي الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية وجي
المشددة محركة لالتقاء الساكنين وجيها مفتوحة لخفة الفتح وانما قيد كونها مفتوحة
لخفة الفتح وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت
مكسورة وهي في المثنى والجموع المونث نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها شبيهة بنون
المثنى فيها تقول اضربن اضربان اضربُن اضربِن اضربان اضربنان قوله
يختص بالفعل المستقبل اه اي يختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل
الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك
نحو اضربن ولا تضربن ووالله لاضربن وهل تضربن والا تضربن وليتك تضربن
وانما يختص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يوكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله
بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي ولا الحال لانه لا يوكد الا ما فيه طلب في المطلوب لا

يكون

يكون الا في المستقبل قوله وقلت في النفي اي قلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقع زيد
ما يتوهم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاء قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت
في مثبت القسم اي ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت نحو والله لافعلن لان القسم موضع التاكيد
ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا يلزم في غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن
اي وكثرت زيادة النون في اما تفعلن اي وكثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا
زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكد حرف الشرط بما اكد الفعل ايضا بالنون لئلا يحط
المؤكد بالذات وهو الفعل عن غير المؤكد بالذات وهو ان قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين
مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جميع المذكر السالم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربُنّ قوله ومع المخاطبة مكسور
اي وما قبل هذه النون مكسور في المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين تقول
اضربِنّ وهل تضربِنّ في اضربي وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون
التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا وفي المونث الغائبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ يا زيد وزيد هل يضربنّ وهند هل تضربنّ
ولا يريد بقوله فيما عداه التثنية والجمع المؤنث وان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامهما
قوله وتقول في التثنية وجمع المونث اضربانّ اضربنانّ اي وتقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع

وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات **قوله** ولا تدخلها الخفيفة خلافا ليونس

اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربنان لانه يستلزم اما

تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه

وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين اللذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما

حرف مدغم في الاخر والتقاء الساكنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تمودّ

الثوب وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضرباْنّ واضربنانّ وانما جوزوا التقاء الساكنين

على حده ولم يجوزوا على غير حده لانه لما كان الاول مدغما في الثاني في الصورة الثانية فكانه

متحرك ولوجود حرف المد كعدمه بخلاف الصورة الاولى **قوله** وهما في غيرهما مع الضمير

البارز كالمنفصل اه اي ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث

لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا

اضربُنّ بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربُ القوم بحذف الواو في اللفظ و

تقول في اضربي اضربِنّ بحذف اليا كما تقول اضربِ القوم بحذف اليا في اللفظ وان لم يكونا

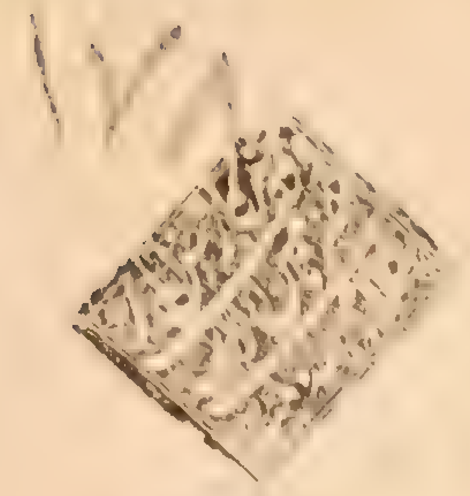
مع ضمير بارز كانتا كالمتصلة تقول في اضرب اضربنّ وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية

لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة

لكونها ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة **قوله** ومن ثم قيل هل ترين وترون

اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى والجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير

البارز



البارز كالمتصلة تقول في هل ترين هل ترِنّ بكسر اليا لانه لما حذف النون لالتقاء الساكنين اليا

ونون التاكيد فكسرت اليا كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم يري الناس وتقول في

ترون ترونّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة ولا تنسوا الفضل وتقول في ترى واغزو هل

ترينّ واغزونّ بفتح اليا والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف

لعدم علة حذفه ووجب فتح اليا والواو كما يفتح اخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا

امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزُنّ بحذف الواو وضم الزا وتقول في اغزي للمخاطبة اغزِنّ

بحذف اليا وكسر الزاي كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم الزاي

واغزِ القوم بحذف اليا وكسر الزاي فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني

اليا للمخاطبة والواو لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون النون مع غير

الضمير البارز والمثالان الاخيران لكون النون مع الضمير البارز وهما الواو لامر جمع المذكرين

المخاطبين واليا لامر المخاطبة **قوله** والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف اه اي

نون التاكيد المخففة تحذف لاحد الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقوله شعر لا تهين الفقير

علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لولاه

لقيل لا تهن لانها يكون نحو ولا تهن واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين و

ح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن

واضربن اضربوا برد الواو واضربي برد اليا وتقول في هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم

بل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب لما ذكرناه وهو انتفاء موجب البناء بخلاف
التنوين فانه حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحى فتقول في جاءني قاض
جاءني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة و
نون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف للوقف كالمعدوم من
الاصل فرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كك فلم يرد
ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد
التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا
على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما
لم تقلب ياء اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم
لانه لم يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف
وفي يا امراة اضربن اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون المحذوف المردود لكن
هذا اخر الكتاب في هذا الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد واله
اجمعين تمت الكتاب الوافية في شرح الكافية بعون الخالق الصمدية في وقت
الظهر على يد اقل الخليقة بل لا شيء في الحقيقة تراب اقدام السادات والطلبة ابن
ابو طالب محمد هاشم الحسيني الحسيني في يوم الثلثاء في مسجد الجامع حين قرائتي عند علامة الزمان الحديث
ابن محمد تقي مولانا محمد باقر اسلمه الله تعالى وانا من تلامذته سنة ست وتسعين بعد الالف

در سال ۱۳۴۸ خورشیدی



۱۰	۴	۱۴	۱
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

